



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة
نظر العاملين فيها

جنان عثمان رمضان ملك

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1442 هـ / 2020 م

واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة
نظر العاملين فيها

إعداد:

جنان عثمان رمضان الملك

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية (جامعة القدس _ فلسطين)

المشرف: د. أحمد حرز الله

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال - من

معهد الإدارة والاقتصاد

جامعة القدس - أبو ديس

1442 هـ / 2020 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير إدارة الأعمال

إجازة الرسالة

واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل 2 من وجهة نظر
العاملين فيها

اسم الطالبة: جنان عثمان رمضان ملك
الرقم الجامعي: 21712745

المشرف: د. أحمد حرز الله

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020/12/21م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

- | | |
|--|---|
| التوقيع:  | 1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد حرز الله |
| التوقيع:  | 2. ممتحن داخليا: د. عروبة البرغوثي |
| التوقيع:  | 3. ممتحن خارجيا: د. محمد ابو شربة |

القدس - فلسطين

1422 هـ / 2020 م

الإهداء

الى من حصد الاشواك عن دربي وسهل لي طريق العلم، الى رمز التضحية والإثارة، الى القلب الكبير والدي الغالي.

الى من دفعني الى العلم وبها ازداد افتخاراً، الى حبيبتي، ملاذي، وسندي بعد الله، والدتي الغالية.

الى صديقاتي ورفيقات دربي وتوائم روعي خواتي الغاليات على قلبي (فاطمة، نور، روان).

وأخي الصغير: زين.

الى جدتي اطل الله في عمرها.

الى أساتذتي الكرام على مدار سنوات حياتي التعليمية بوركتم وجزاكم الله كل خير.

الباحثة: جنان عثمان رمضان ملك

إقرار

أقرُّ انا مُعدَّة الرسالة بانها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيث ورد، وان هذه الرسالة، أو أي جزءٍ منها، لم يُقدَّم لنيل أيَّة درجة عليا لأية جامعة، أو أي معهد آخر.

التوقيع:.....

جنان عثمان رمضان ملك

التاريخ:..... /..... / 2020 م

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين أولاً وأخيراً الذي مدني بعونه وتوفيقه وأعانني على انجاز هذا العمل.

يطيب لي ان أثني ثناء حسناً على من أضاء بعلمه عقل وبصيرة غيره أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتتان للدكتور الفاضل أحمد حرز الله على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، لما لمستته من صدر ربح وتشجيع وتوجيه مثمر ونصائح قيمة خلال هذه المسيرة الصعبة، حيث لم يكل ولم يمل من مساعدتي، حيث كان له أبلغ الأثر في تحقيق هذا الانجاز.

كما أتوجه بالشكر الى الدكتورة الام الفاضلة والحنونة الغالية على قلبي دكتورة عروبة البرغوثي، لما كان لها اثر كبير من الدعم والنصائح المستمرة لي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأساتذتي الموقرين جميعاً في معهد الأعمال والاقتصاد على كل ما بذلوه طوال فترة دراستي، فلم يتوانوا ولو للحظة واحدة عن تقديم البذل والعطاء والمساعدة.

ولا انسى شكري وتقديري لمن كانت لهم بصمات واضحة للخروج بهذه الرسالة بصورتها النهائية وأخص بالذكر أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بمناقشة الرسالة ولملاحظاتهم القيمة فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

كما ولا يفوتني - في هذا المقام - أن أشكر الأساتذة المحكمين الأكارم على ما قدموه من وقتهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم بكل كرم وسخاء؛ مما صحح وقوم الكثير، حتى تبلورت هذه الرسالة بشكلها النهائي لتحقيق أهدافها المرجوة.

الباحثه: جنان عثمان رمضان ملك

مصطلحات الدراسة

- المخاطر المصرفية** : عدم انتظام العوائد، وتذبذب في قيمتها، أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية (هبال، 2012).
- المخاطر المالية** : وتشمل جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات، وهذا النوع يتطلب رقابة وإشراف دائم من قبل إدارة المصارف وفقاً لتوجه وحركة السوق والأوضاع الاقتصادية والعلاقة مع الأطراف ذات العلاقة، وتحقيق المصارف بإدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة (بوزيدي، 2017).
- المخاطر المالية غير** ويشمل هذا النوع المخاطر المترتبة على ضعف بالرقابة الداخلية أو ضعف بالأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي إلى خسائر متوقعة (بوزيدي، 2017).
- إدارة المخاطر** : بأنها التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة، أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر، أو الحد من آثارها، أو التعامل مع هذه الآثار، وتمكن هذه العملية من معرفة المخاطر، واعداد استراتيجية للسيطرة عليها (وهدان، 2017).
- لجنة بازل للرقابة المصرفية** : تأسست لجنة بازل عام 1974 في مدينة بازل السويسرية، حيث تكونت من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشرة (فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وبلجيكا، وهولندا، واليابان، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وقد أطلق على هذه اللجنة "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"، وظهر ما يعرف بلجنة بازل للرقابة على البنوك، على أنها تنظيم غير رسمي لتنسيق التعاملات المصرفية بين الدول الأعضاء، وبغرض توفير أكبر قدر من المنافسة السليمة بين هذه البنوك العالمية (شقيري وآخرون، 2012).

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بتصميم استبانة من أجل جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في الإدارات الإقليمية في كل من (البنك العربي، بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الوطني)، وبلغ حجم العينة النهائية لأفراد عينة الدراسة والصالحة للتحليل الإحصائي (130) استبانة.

توصلت الدراسة إلى ان الدرجة الكلية لواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها كانت بدرجة تقدير كبيرة، وبلغ المتوسط العام لمحور مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني بدرجة تقدير كبيرة، كذلك بلغ المتوسط العام لمحور مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني بدرجة تقدير كبيرة، كما بلغ المتوسط العام لمحور مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق بدرجة تقدير كبيرة، وتبين عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في جميع محاور الدراسة والدرجة الكلية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها أهمية استمرار البنوك بتطوير إستراتيجيات إدارة المخاطر بما ينسجم مع إرشادات الممارسات السليمة لإدارة المخاطر لمقررات لجنة بازل وتطوراتها وبما يتلائم مع حجم ودرجة تطور عملياتها ومستوى المخاطر وبإشراف سلطة النقد الفلسطينية، والعمل على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، والتي تتطلب منها ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبة، والشفافية والإفصاح.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، المخاطر المالية، إدارة المخاطر، البنوك، معايير لجنة بازل II.

The reality of risk management at the Palestinian banks according to Basel II standards from the viewpoint of their employees.

Prepared by: Jenan Othman Ramadan malak.

Supervised by: D. Ahmed Herzallah.

Abstract

The study aimed to identify the reality of risk management at the Palestinian banks according to Basel II standards from the point of view of the employees, and to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive approach, and designed a questionnaire that included (55) items distributed on three topics, namely: (availability of requirements / minimum limits for adequacy Capital, applying policies to enhance and cover risks, applying strict procedures to achieve market discipline), and it has a degree of honesty and reliability of the overall score (0.95), and the study population consisted of all workers in Palestinian commercial banks in the regional administrations in each of (Arab Bank, Palestinian bank, Al-Quds Bank, National Bank). The size of the study population reached (340) employees, and the value of the sample was (180) employees, and the final sample recovered from the members of the study community that is valid for statistical analysis reached (130) questionnaires, which were considered a representative sample for the study.

The study found that the overall degree of the reality of risk management at the Palestinian banks according to Basel II standards from the point of view of their employees was large, with an overall arithmetic mean (4.08) and a large degree of estimation, and the value of its standard deviation was (0.44), and with a variance factor of (9%). It was found that there were no significant differences at the level of statistical significance ($0.05 \leq \alpha$) in the average responses of the respondents about the reality of risk management in Palestinian banks according to Basel II standards from the point of view of their employees due to the variable of gender, educational qualification, nature of work, years of experience in all axes Study and college degree.

The study came out with a set of recommendations, the most prominent of which is that banks develop risk management strategies in line with the guidelines of sound risk management practices for the decisions and developments of the Basel Committee, in line with the size and degree of development of the bank's operations and the level of risks under the supervision of the Palestinian Monetary Authority, and that banks work to improve the management of banking risks in its diversity. Which requires banks to adhere to the application of international standards in the areas of capital adequacy, supervisory review, accounting, transparency and disclosure, and banks must be keen on having a specialized department to manage credit risks, working to identify, measure and control credit risks, and the efficiency of tools to address and confront these risks And developing a risk management strategy in line with the degree of development of bank operations and the level of potential risks to which they are exposed.

Key words: banking risk, financial risk, risk management, banking, Basel II standards.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

شهد القطاع المالي على مر السنوات السابقة العديد من الازمات المالية الصعبة سواء في الدول المتقدمة او النامية وتعرض للعديد من المخاطر التي تتزايد وتيرتها مع التطور الذي تشهده التغيرات الاقتصادية والتقنية في العالم (مصبح، 2018).

وقد أدت هذه الازمات والمخاطر الى انهيار مصارف وشركات عالمية وخسائر كبيرة على مستوى الدولي، كما حدث عام 2008 في أحداث الازمة المالية العالمية، حيث أثرت وبشكل مباشر على الاقتصاد العالمي وخصوصاً القطاعات المالية والبنكية، التي تم التأثير على ربحيتها بشكل مباشر، حيث كان من أهم أسباب حدوث تلك الازمات هي تزايد المخاطر الائتمانية التي واجهتها البنوك وعدم إدارتها بصورة جيدة، هنا يأتي دور السلطات المختصة والبنك الدولي في سن القوانين واللوائح والتشريعات المناسبة لحماية البنوك والشركات والافراد من الافلاس والانهيار عن طريق توظيف التطور التكنولوجي واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة، وقد لعبت لجنة بازل دوراً رائداً في تقنين العديد من التطورات حيث قامت بإرساء عدداً من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر، فضلاً عن شروط منح التراخيص وقواعد ومتطلبات الرقابة البنكية ومعايير الافصاح وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين وشروط ضمان سلامة النظام البنكي (داودي، 2013).

وقد ظهر الاهتمام من قبل لجنة بازل للرقابة البنكية خلال العام 1988، حيث أصدرت الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بتسيير وإدارة المخاطر البنكية، فبعد اتفاقية بازل (1) التي نصت قوانين ذات علاقة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية وأمام التعاضم التي عملت من خلاله على تحقيق التناسب بين المخاطر وتغير طبيعتها، وظهرت اتفاقية بازل II التي هدفت الى

تدعيم دور الجهات الرقابية وزيادة الشفافية في السوق والمحافظة على رأس مال البنك وأصوله من الخطر (براح وكشكوش، 2016).

يشكل تطبيق اتفاقية بازل 2 تحدياً كبيراً بالنسبة للمصارف بشكل عام، حيث أن هنالك صعوبات وتحديات كبيرة تواجه هذه الدول فيما يتعلق بتطبيق المحاور الثلاثة لهذه الاتفاقية، خاصة وأن تطبيقها يتجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة جديدة في إدارة العمل المصرفي مع ما يتطلبه هذا من تهيئة البيئة المناسبة لذلك ووضع سياسات مرحلية للتوافق مع أحكام ومعايير هذه الاتفاقية مع العمل في نفس الوقت على تهيئة الظروف للأخذ بالأساليب الأكثر تطوراً (حاتم، 2016).

تواجه البنوك العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم المؤسسة وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها، وتنقسم المخاطر التي تواجهها البنوك الى أربعة أنواع رئيسية وهي المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر الدولية (أبو صلاح، 2007).

وتسعى البنوك التجارية للتحوط للأنواع المتنوعة من المخاطر التي تواجهها بعدة وسائل أهمها تدعيم رأس المال والإحتياطات، إلا أن إندفاعها الكبير نحو تعظيم أرباحها دون أخذها بعين الإعتبار حجم المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تواجهها في ظل المنافسة القوية القائمة وضعف أنظمة الرقابة والإشراف عليها جعل العديد منها يتعرض لخطر الإفلاس، خاصة بعدما عجزت المعايير الرقابية التقليدية التي إتمدها السلطات الرقابية المحلية والمتعلقة بكفاية رأس المال عن توفير صورة دقيقة عن حجم المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك والتعبير الصحيح عن ملاءته، الأمر الذي زاد من أهمية مسألة كفاية رأس المال الرقابي على المستوى الدولي كعنصر أساسي من عناصر الأمان والسلامة المصرفية (حاتم، 2016).

وبالرغم من أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يعاني من كثير من التحديات والضعف نتيجة الحصار الذي يفرضه الاحتلال على السلطة الفلسطينية إلا أنه يسعى للتغلب على هذه التحديات من خلال مواكبة الانظمة المصرفية العالمية، حيث تسعى سلطة النقد الفلسطينية بالنهوض بهذا الجهاز من خلال تطبيق المقررات التي جاءت بها اتفاقية بازل وما طرأ عليها من تغييرات وتحسينات، لذلك فإن هذا النظام مطالب بمسايرة الأنظمة العالمية والعمل على تطبيق المقومات التي جاءت بها اتفاقية بازل حتى يصبح هذا النظام قادراً على إثبات وجوده في السوق بما يتلاءم مع طبيعة التطورات التي تفرضها الأسواق المالية والنقدية العالمية (مصبح، 2018).

والقطاع المصرفي الفلسطيني، له دورا كبير في عملية تطوير الاقتصاد وأتخاذ الحيطة والحذر من خلال الخدمات المصرفية التي تقدمها للمواطن الفلسطيني، بحيث يتسم بأهمية خاصة في النشاط

الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي الفلسطيني وإهتمام سلطة النقد منذ تأسيسها بإعادة تفعيل الدور المصرفي لتطبيق معايير بازل عبر اعادة افتتاح وترخيص المصارف العربية، بالإضافة إلى تأسيس وترخيص مصارف محلية جديدة، من الجدير بالذكر ان القطاع المصرفي الفلسطيني يندرج منه أربعة عشر مصرفاً محلياً ووافداً (منشورات سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

وقد أشارت سلطة النقد الفلسطينية أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة شديدة المخاطر والتحديات تسببت خلال السنوات الماضية بمجموعة من الأزمات والصدمات، السياسية والاقتصادية، على حد سواء، كان آخرها أزمة ذات صبغة عالمية متمثلة بفايروس كورونا، وتعتبر الأولى من نوعها التي تتعرض لها فلسطين في تاريخها المعاصر، ومن المتوقع أن يكون لها العديد من التداعيات على مستوى بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أشارت الى أن تأثير التطورات العالمية على الاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا فمن المتوقع أن تتضمن التعاملات المالية للاقتصاد الفلسطيني مع المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والعالمية (على الرغم من محدوديتها) بعض المخاطر المحتملة، التي يتفاوت تأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها، حيث يمكن رصد خمسة مصادر رئيسية لمخاطر محتملة يمكن أن تنتقل للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص من خلال تعامله مع المؤسسات والأسواق الخارجية، وهي: الاستثمارات الخارجية، معدلات الفائدة، أسعار الصرف، أسعار النفط والمواد الأولية، وتدفقات الدخل والتحويلات الجارية في ميزان المدفوعات، وفي سبيل دعم الاقتصاد الفلسطيني قامت سلطة النقد الفلسطيني ببعض الإجراءات التي ركزت على ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد، للتخفيف من تداعيات الأزمة، وكذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي (موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

وعليه، يتضح لنا أهمية إدارة المخاطر الذي يتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق والاساليب التي تسهل التعامل مع المخاطر، بحيث يتمحور حول فكرة السيطرة على المخاطر وتقليل الخسائر المتوقعة، عن طريق الحصول على مؤشرات القياس اللازمة لفحص درجة الخطر التي تؤثر على القيم الاقتصادية للبنوك، وإيجاد حل لها عن طريق الاستعانة بإستراتيجيات مطورة ومحددة وفقاً لوضع السوق والأوضاع المالية، بمعنى كلما زاد الازدهار والتدفق الأموال في البلد سوف يؤثر ذلك بشكل ايجابي على عجلة الاقتصاد وارتفاع المؤشرات المالية (مقداد، 2012). ففي السنوات الاخيرة زاد الاهتمام بموضوع ادارة المخاطر المتعلقة بأعمال البنوك وما لها اثر هام في العوائد التي تحققها وفي بقاء استمراريتهما وعلاوة في التغيرات التي تحصل في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك يهتم مفهوم إدارة المخاطر بالعديد من المشاكل التي تواجه قطاع البنوك الفلسطينية الوافدة والمحلية مثل مخاطر الائتمانية والمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها بحيث سوف نتطرق اليها في هذه الدراسة.

2.1 مشكلة الدراسة

في ظل التطورات الكبيرة التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي خاصة ارتفاع المخاطر التي تواجهها، عرفت القواعد الاحترازية البنكية بصفة عامة ومعيار كفاية رأس المال بصفة خاصة تطوراً ملحوظاً وذلك من خلال صدور اتفاقيات بازل الثلاثة، حيث تواجه البنوك الفلسطينية عدد من المخاطر المالية وتتمثل هذه المخاطر في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق)، كذلك المخاطر غير المالية والمتمثلة في (المخاطر التشغيلية، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، مخاطر الاعمال، المخاطر الاقليمية، مخاطر أمن المعلومات والمخاطر التقنية)، التي يجب التنويه لها وايجاد لها حلول فعالة ومنطقية، حيث تعتبر إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والضبط وثم الرقابة على المخاطر التي تواجه البنوك، وتؤدي كذلك دوراً قيادياً بتحديد الاهداف والطرق في التعامل مع المخاطر، ويعتمد نجاح بنية إدارة المخاطر لدى البنوك على مدى التزامها بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر والأهداف المحددة الواضحة، وإن زيادة هذه المخاطر بمختلف أنواعها، سوف تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك، كما سيؤدي التحكم الجيد بهذه المخاطر بتنشيط أداء البنوك، وزيادة نموها واستمرار نشاطها وزيادة مستوى أدائها المالي. وتأتي هذه الدراسة لالقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر في قطاع البنوك الفلسطينية، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II ، من وجهة نظر العاملين فيها؟

3.1 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية التي انبثقت من مشكلة الدراسة:

1.3.1 الاسئلة الرئيسية

- ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها من خلال (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

2.3.1 الاسئلة الفرعية

- ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها؟

- ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها؟
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والوظيفة، وسنوات الخبرة)؟

4.1 مبررات الدراسة

- المبررات الداخلية النابعة من رغبة الباحثة في تطوير منهجية تحليل مخاطر البنوك الفلسطينية.
- تسليط الضوء تجاه مدى التزام البنوك الفلسطينية بمعايير إتفاقية بازل II، ودور ذلك في الحد من المخاطر المالية وغير المالية.
- يعتبر موضوع البحث من المواضيع الهامة في القطاع البنكي والتي تؤثر على مستوى أدائه وربحيته وقدرته على الاستمرار في تقديم خدماته.
- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة المقترحة وتقديمها لأصحاب القرار في سبيل السعي لتعزيز وتطوير إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1.5.1 الاهداف الرئيسية

- التعرف إلى واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها.
- التعرف على واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها من خلال (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

2.5.1. الأهداف الفرعية

- التعرف الى واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها.
- التعرف الى واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها.
- التعرف الى واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها.

6.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على كيفية ادارة المخاطر المالية في البنوك الفلسطينية وتقليل المخاطر بأقصى الطرق الممكنة عن طريق الالتزام بمعايير بازل الدولية، بحيث انه قد زاد الاهتمام بالسنوات الأخيرة بقياس درجة المخاطر المالية لما لها أهمية في تحقيق الإرباح والعوائد وحماية البنوك الفلسطينية من الانهيار، لذلك تم تدخل البنك الدولي لربط نظام البنوك معاً، بالاستعانة بمعايير بازل العالمية بإشراف سلطة النقد الفلسطينية، التي قامت بإرشاد البنوك الى كيفية التركيز على المخاطر التي تواجهها وكيفية قياسها والتحكم بها، وما هي السياسات اللازمة لضمان سير النظام البنكي بعيداً عن المخاطر التي سوف تواجه البنك، وتتخلص أهمية الدراسة في التالي:

- تحقق الدراسة فائدة للمؤسسات البنكية الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية من خلال تقديمها توصيات لأصحاب العلاقة.
- أهمية توفر أنظمة حماية وسياسات للمؤسسات البنكية لحمايتها من التعثرات والمشاكل المالية.
- مساعدة البنوك الفلسطينية في الحفاظ على ربحيتها وحمايتها من المخاطرة البنكية المحتملة.

7.1 فرضيات الدراسة

❖ **الفرضية الرئيسية:** لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها وفقاً لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
- لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

8.1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالاتي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على تناول موضوع واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على جميع العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في الضفة الغربية.
- **الحدود المكانية:** تم إجراء وتطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية الفلسطينية في إداراتها الاقليمية لكل من (العربي، فلسطين، القدس، الوطني).
- **الحدود الزمنية:** تم اجراء هذه الدراسة خلال العام الأكاديمي 2020.

9.1 هيكلية الدراسة

تكونت هذه الدراسة من خمس فصول وهي:

الفصل الأول: تضمن تقديم عرض عام وتمهيد لهذه الدراسة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأسئلتها وفرضياتها، وحدودها، ومصادرها، وهيكلتها.

الفصل الثاني: تضمن الإطار النظري للدراسة وكذلك الدراسات السابقة ذات العلاقة.

الفصل الثالث: تناول هذا الفصل عرضاً شاملاً لمنهجية الدراسة، كمنهجية الإعداد، والأدوات، والمجتمع، ومدى اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

الفصل الرابع: تناول الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشة فرضياتها.

الفصل الخامس: تضمن ملخص النتائج، والاستنتاجات، والتوصيات، وأخيراً تم إضافة قائمة بالمراجع والملاحق التي تضمنتها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تستعرض الباحثة في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، أما الجزء الثاني فتناولت الباحثة عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة والصلة بالموضوع.

1.2 المقدمة

دخل مفهوم إدارة المخاطر للمجال المصرفي من أوسع أبوابه، وذلك بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث تعد إدارة المخاطر جزءاً رئيسياً من الإدارة الاستراتيجية للبنوك، وهي الاجراءات التي يتم اتباعها بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها لتحقيق المزايا المستدامة من هذه الأنشطة، فالتركيز الأساسي لإدارة المخاطر هو التعرف على المخاطر وعلى طرق التعامل معها، ويكون هدفها هو إضافة قيمة مستدامه لجميع النشاطات التي يقوم بها البنك، وتساعد إدارة المخاطر على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على البنك، فهي تزيد من احتمال النجاح وتقلل من احتمالية الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف (جاد الرب، 2010).

وتعتبر السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر، وهنا يأتي دور العاملين في المجال المالي من خلال وصف المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ المختلفة من المخاطر الكمية والنوعية التي يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الإستثمارية المتنوعة المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك (حماد، 2007).

وقد أصبحت القوائم المالية تقتصر عن إظهار الوضع المالي الحقيقي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية مما كاد أن يفقدها أهميتها، نظراً لأن المعلومات فيها لا تستند إلى معلومات واقعية، بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع، وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن (IFRS) ومعايير المحاسبة المالية

الأمريكية الصادرة عن (GAAP) حول هذه المواضيع، فأصبح من الضروري إعادة النظر في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية، كما وبرزت في الآونة الأخيرة عدة أزمات أثرت بشكل سلبي على العديد من القطاعات كالأزمة المالية العالمية التي حدثت في الأعوام 2007-2008 وأصبح لزاماً على المختصين إبتكار نظام جديد لإدارة هذه المخاطر بطريقة عصرية تراعي كافة الجوانب المالية (عبد الحميد، 2010).

2.2. المخاطر

1.2.2. تعريف المخاطر المصرفية

لا يوجد مفهوم محدد وواضح لمفهوم الخطر، حيث أدت العولمة إلى إنفتاح الأسواق المالية بالأقتصاد العالمي على تدفق رأس المال الأجنبي، ونتيجة ذلك الإنفتاح تعرضت الأسواق للمزيد من التقلبات (المخاطرة)، بحيث يتم إعتبار موضوع المخاطر من أهم الأمور التي تهتم بها الإدارات العليا، حيث يعتبر الاستقرار في النظام المصرفي الأساس في نمو وإستمرار عجلة الإقتصاد، وعليه تظهر الأهمية لوجود إدارة المخاطر في القطاع المصرفي (مفتاح ومعارفي، 2007).

حيث قام (موسى وآخرون، 2012) بتعريف الخطر بأنه شعور، أو حالة تصيب الشخص عندما يشعر بتهديد معين، ويختلف شكل التهديد ودرجة تأثيره من شخص لآخر باختلاف طبيعة الشخص، واختلاف طريقة التعامل مع الخطر، فما يعد خطراً بالنسبة لشخص ما يمكن أن يعد آمناً بالنسبة لشخص آخر، وترتبط فكرة الخطر مع العديد من المفاهيم الأخرى، ومن أهمها الخوف، والشك، وعدم القدرة على التأكد.

فقد عرف (هبال، 2012) الخطر المصرفي بأنه عدم انتظام العوائد، وتذبذب في قيمتها، أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.

وعرف (Weston, 1996) المخاطر بأنها عبارة عن الفرصة لحدوث عائد فعلي بدلا من العائد المتوقع، وهي الإحتمال بإختلاف عائد حقيقي بشكل معكوس عما كان متوقع.

والخطر المصرفي من وجهة نظر الباحثة عبارة عن أية خسائر محتملة قد يتعرض لها البنك نتيجة المخاطر المختلفة التي قد تواجهه في بيئة العمل الحالية او المستقبلية.

2.2.2. مصادر المخاطر المصرفية

تنقسم المخاطر الى نوعين رئيسيين وهي كما يلي:

• **المخاطر النظامية:** وهي المخاطر التي تتعلق بالايرادات الناتجة عن تغيرات أسعار الفوائد وأسعار السلع والاوراق المالية وأسعار الصرف، وتعرف أيضا بمخاطر السوق والتي تعتبر بأنها مخاطر خسائر القيمة لأي إستثمارات بسبب ظروف ممكن لها التأثير على قطاعات معينة أو سوق معين أو حتى الإقتصاد بشكل كامل، وهذا النوع من المخاطر يعرف على أنه تلك المخاطر التي تؤدي للتغيير في العائد المتوقع لجميع الاستثمارات القائمة أو حتى المقترحة بجميع المؤسسات، حيث يعتبر التغير الذي يطرأ على البيئة السياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية والتي لها دور كبير بالتأثير على السوق بشكل عام مصدراً للمخاطر النظامية، كونه لا يتم تجنب تلك المخاطر بالتنوع، ذلك لكونها تتعلق بالإقتصاد ككل (عبد العزيز، 2018).

• **المخاطر غير النظامية:** وهي المخاطر التي تخص الشركة في ظل ظروف معينة، مثال ذلك (الضعف في الادارات، والأخطاء الإدارية، والتغير في طلبات وأذواق العملاء الناتج عن إستحداث منتجات وخدمات جديدة)، حيث يعتبر التنوع في الاستثمارات أفضل طريقة لتجنب هذا النوع من المخاطر، ويصنف هذا النوع من المخاطر الى المخاطر المالية والتشغيلية (جبر، 2019).

3.2.2. أنواع المخاطر التي تواجه البنوك

تتعرض البنوك إلى عدة مخاطر يصعب تجنبها، وبذلك تحاول تحمل المخاطر من أجل تحقيق عوائد أكثر وتحسين مستوى الأداء المالي، كون هذه المخاطر تمثل جزء من عملياتها، ويمكن تصنيف المخاطر إلى عدة أنواع، وهي كما يلي:

أولاً: المخاطر المالية: وتشمل جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات، وهذا النوع يتطلب رقابة وإشراف دائم من قبل إدارة المصارف وفقاً لتوجه وحركة السوق والاضاع الاقتصادية والعلاقة مع الاطراف ذات العلاقة، وتحقق المصارف بإدارة هذه المخاطر ربحاً او خسارة، ومن أهم المخاطر المالية كما أشار (بوزيدي، 2017) ما يلي:

• **مخاطر الائتمان:** هو المتغير الأساسي الذي يؤثر على الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن تأجيل أو عدم السداد للقرض، وبذلك يتحمل مخاطر عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة، وتعتبر القروض هي أهم مصادر الائتمان للبنك، وقد أصدرت لجنة بازل 1 سنة 1988 وثيقة تلزم المصارف أن تحتفظ برأس المال لتغطية هذه المخاطر (شعبان، 2014).

ومن أجل تقليل هذه المخاطر يجب تطبيق ما نصت عليه اتفاق بازل II فيما يتعلق بتصنيف العملاء قبل المنح الائتماني، حيث إن نظام التصنيف بالدرجات الائتمانية يظهر نقاط القوة والضعف المتعلقة بالعميل، مما يقلل من استخدام الحكم الشخصي من قبل موظفي البنك، وبالتالي من تسهيل تقديم معلومات مناسبة بمتخذي القرار (وهدان، 2017).

ومن الممكن تجنب هذا النوع من المخاطر من خلال تسعير الائتمان الممنوح بشكل يتناسب مع المخاطر المترتبة على عاقبة، فهنا يأتي دور الأدوات المالية لتسيطر على هذا النوع من المخاطر عن طريق تطبيق أنظمة مبكرة للكشف عن هذه المخاطر قبل حدوثها (عودة، 2018).

وتقسم مخاطر الائتمان الى ثلاثة أنواع كما أشار إليها (Damodaran, 2015) وهي:

✓ مخاطر الطرف المقابل والتي ترتبط بانخفاض الجودة الائتمانية للجهات التي يعمل معها البنك.
✓ مخاطر البلدان والتي تشير الى تختلف حكومية أجنبية عن سنداتها، او اي التزامات اخرى، وتنتج هذه المخاطر نتيجة للإضطرابات السياسية والاقتصادية.

✓ مخاطر التسوية والتي تكون مرتبطة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل الدفع، حيث يضطر البنك للدفع لطرف آخر، ويخفق في الحصول على التسوية المقابلة في المقابل.

● **مخاطر السيولة:** تظهر هذه المخاطر عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمواجهة الالتزامات ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحية وفي الحالات الصعبة قد يؤدي إلى إعسار البنك، وتنتج هذه المخاطر عن عدة أسباب ومن أهمها كما أشار (لعراف، 2017):

✓ عدم الموازنة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم.

✓ عدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والمحقق من الفائض النقدي.

✓ بسبب عوامل خارجية كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ بالأسواق المالية.

● **مخاطر رأس المال:** تعكس هذه المخاطر درجة الرافعة المالية التي يستخدمها البنك، فـرأس المال أو حقوق الملكية يستعمل لحماية الدائنين، ضد الخسائر العاملة التي قد يتعرض لها البنك، لذلك فمقدار رأس المال اللازم لحمايتهم يرتبط بنوعية أو درجة المخاطر التي يتضمنها توظيف الأموال في الموجودات (نجار، 2014).

● **مخاطر السوق:** تواجه البنوك مخاطر مشتركة الموجودة في الأسواق غير المستقرة، وتتمثل هذه المخاطر بعدم استقرار مؤشرات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وتغير قيمة النقود....إلخ،

حيث أن تحركات الأسعار قد تنتج عنها أرباح أو خسارة بالنسبة للبنك، لذا أصدرت لجنة بازل II سنة 1999 وثيقة تلزم البنوك بأن تحتفظ برأس المال لتغطية هذه المخاطر، وفيما يلي أهم مخاطر السوق كما أشار إليها (Bessis, 2015):

✓ مخاطر سعر الفائدة: والتي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها البنك، علماً أن مخاطر أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها بأسلوب التنوع ولكن يمكن مواجهة الخسائر عن طريق التغطية (Bessis, 2015).

✓ مخاطر سعر الصرف: وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للمتغيرات المغايرة بحركة سعر الصرف، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركزه مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات الأجنبية، وبالتالي فإن قياس مخاطر سعر الصرف على درجة كبيرة من الأهمية لفهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك، لذا على الإدارة أن تعد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك (Kapusuzoglu and Karan, 2013).

✓ مخاطر التسعير (السعر): والتي تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وهناك عوامل تؤثر على مخاطر السعر وهي عوامل خارجية (الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة)، وداخلية (الهيكل التمويلي للوحدة، نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية وخصائصها وتشغيلها). (Bessis, 2015).

من الجدير بالذكر أن المخاطر التي تواجهها البنوك في فلسطين هي المخاطر المالية بسبب قوى الاقتصاد الكلي المختلفة، بالإضافة الى التغيرات المستمرة في سعر الصرف للعملات وسعر الفائدة في السوق.

ثانياً: المخاطر غير المالية: ويشمل هذا النوع المخاطر المترتبة على ضعف بالرقابة الداخلية او ضعف بالأشخاص والأنظمة او حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي الى خسائر متوقعة، ويشمل هذا النوع من المخاطر كما أشار إليها (بوزيدي، 2017) على ما يلي:

• المخاطر التشغيلية: وهي مخاطر التعرض للخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية، أو الأشخاص أو الأنظمة التي تتجم عن أحداث خارجية، وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء، وقد ركزت لجنة بازل ومنذ 1998 على مخاطر التشغيل والتي أصبح لها دور فاعل بتشكيل طبيعة وحدود هذه المخاطر والناجمة عن تطور وتعدد الخدمات

المالية، زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وتوسع المصارف بأنشطتها على المستويات العالمية (الشمري، 2013).

بشكل عام، ينبثق عن عدم السيطرة على المخاطر التشغيلية في البنوك العديد من الخسائر البنكية بسبب عدم التزام البنك بالممارسات السليمة وعدم التقيد بتعليمات معايير بازل الدولية، ويندرج منها ما يلي كما أشار (صلاح، 2007):

✓ تنفيذ وإدارة العمليات: هناك أخطار ناتجة عن خطأ في معالجة العمليات والحسابات في العمل بالإضافة الى خطأ في حساب العمليات المصرفية اليومية والضعف في الانظمة الرقابية والتدقيق الداخلي، ومن الامثلة على ذلك (الاهمال أو اتلاف اصول العملاء، الاخطار في ادخال البيانات، الدخول الى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية).

✓ العنصر البشري: فهي هي الخسائر التي تنتج عن الموظفين او تتعلق بهم، ويكون الهدف منها الغش أو استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وبالإضافة الى الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين، كما تشمل تشمل الافعال التي يكون الهدف منها الغش أو اساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين والجهات الرقابية.

- المخاطر الإستراتيجية: والتي تنشأ نتيجة لغياب وجود استراتيجية مناسبة للبنك، حيث يقصد بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه بالأجل المتوسط والطويل، وذلك بضوء الظروف البيئة العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية للبنك.
- المخاطر القانونية: وتنشأ هذه المخاطر بحالة انتهاك القوانين أو الضوابط المقررة، أو نتيجة لعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية للإلكترونية، ويأتي بمقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة، والاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان المسموح به، كما أن هذه المخاطر ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موقع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات (موسى وآخرون، 2012).
- مخاطر السمعة: تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة وفعالية (الخطيب، 2005).
- مخاطر الاعمال/ والتي تنشأ نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي تطرأ ضمن قطاع عمل معين، والتي تحدث نتيجة لدورة الاعمال المرتبطة بهذا الموضوع، والتي يمكن أن تحدث نتيجة عدم

وضوح الاهداف فالاستراتيجية للبنك، ونقص الموارد البشرية التي تعمل على تحقيق الاهداف او عدم كفاية الكادر البشرية من أجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية، وكذلك السياسات المتبناة من البنك لتحقيق هذه الاهداف (الشمري، 2013).

- المخاطر الاقليمية: وهي الخسائر المحتملة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية او اقتصادية او بيئية او اجتماعية تتعلق بدولة معينة، مما يجعل المقترضين غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المصرفية (موسى وآخرون، 2012).
- مخاطر أمن المعلومات والمخاطر التقنية: وهي ناتجة عن قيام موظف معين او بسبب تهديد معين داخلي او خارجي باستغلال نقاط الضعف في بيئة أمن المعلومات القائمة والضوابط الرقابية الممارسة للتأثير سلباً على سرية ونزاهة وتوفر المعلومات والاصول المعلوماتية وإلحاق الضرر باعمال البنك من خلالها (الشمري، 2013).

3.2. إدارة المخاطر البنكية

يمثل القطاع المصرفي دور العامود الفقري في بنية الإقتصاد بأي دولة، كونه يقوم بدور هام بعمليات التنمية، من خلال ما يمارسه من استثمار للمدخرات وتأمين رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الإستثمارية، إضافة الى الخدمات الإقتصادية المتنوعة والموجهة لكافة القطاعات الإستثمارية، وبما يساعد على تحقيق الاهداف السياسية الإقتصادية للدولة وتنشيط السوق المالي، وعليه فإن إستقرار النظام المصرفي يعتبر أساس الإستقرار الإقتصادي واستمراره.

وتعتبر إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والضبط وثم الرقابة على المخاطر التي تواجه البنوك، وتؤدي كذلك دوراً قيادياً بتحديد الاهداف والطرق في التعامل مع المخاطر، ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى البنوك يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامها بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر والأهداف المحددة الواضحة، وإن زيادة هذه المخاطر بمختلف أنواعها، سوف تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك، لذا وجب تقييم الأداء المالي لمعرفة مدى تأثير المخاطر، عن طريق استعمال مختلف المؤشرات والنماذج لقياس الأداء المالي، وكذلك فإن التحكم الجيد بهذه المخاطر سينشط أدائها وبالتالي يؤدي إلى نمو وأستمرار نشاط البنوك وزيادة مستوى أدائها المالي (بوزيدي، 2017).

وبسبب تنوع البنوك بالخدمات التي تقدمها، وابتعادها عن النشاطات الأساسية التي أنشأت من أجلها وظهور منتجات جديدة بالأسواق المالية، مثل العقود المستقبلية، والمشتقات المالية أدى ذلك إلى دخول منافسين جدد للأسواق المالية، وبالتالي تحمل البنك مخاطر جديدة (وهدان، 2017).

1.3.2. مفهوم إدارة المخاطر البنكية

إدارة المخاطر تعني عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجياتها لإدارتها، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. حيث أن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية، أما إدارة المخاطر المالية فتركز على المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المشتقات المالية، وبغض النظر عن نوع إدارة المخاطر فإن جميع الشركات الكبرى والمجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر (الراوي، 2009).

حيث عرف (وهدان، 2017) إدارة المخاطر بأنها التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة، أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر، أو الحد من آثارها، أو التعامل مع هذه الآثار، وتمكن هذه العملية من معرفة المخاطر، واعداد استراتيجية للسيطرة عليها.

وعرف (أسامة وشقيري، 2015) إدارة المخاطر بأنها تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته، مع اختيار انسب وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب.

أيضاً عرف (موسى وآخرون، 2012) إدارة المخاطر بأنها تنظيم متكامل، يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، وتحليله، وقياسه، وتحليل وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

كذلك عرف (أبو محييد، 2008) إدارة المخاطر بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.

من خلال ما سبق يمكن للباحثة تعريف إدارة المخاطر بأنها الترتيبات والعمليات الادارية التي تهدف الى حماية الاصول وأرباح البنوك، من خلال تقليل المخاطر عند مستوى من الارباح او العكس أي زيادة العوائد عند مستوى محدد من المخاطر.

2.3.2. خصائص إدارة المخاطر البنكية

تمتاز إدارة المخاطر بالمؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص، أشارت (مسعود، 2014) اليها بما يلي:

- أغلب المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس.
- تتنوع المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشارك المؤسسات المالية عموماً في ثلاثة مخاطر هامة وهي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصاً بمجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص، أو تقليل الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن.
- تمتاز المخاطر المصرفية بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر، والتعامل معها أو تحويلها باستخدام الاساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات والاساليب الجديدة.
- المخاطر التي تواجه مختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر بوجود ارتباط قوي بينها وبين باقي الوظائف والانظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل إدارة الأصول والخصوم.

3.3.2. أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في دعم الإدارة العامة، وذلك لقياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى هذه الأهمية كما ورد في (بوزيدي، 2017) بما يلي:

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: أي أنها تزود إدارة المخاطر للبنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فمن دون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمنافع المتوقعة، وتتبع الاستراتيجيات المقصودة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاص بالبنك.
- تنمية الميزة التنافسية: إن التعرف على المخاطر هي مدخل ضروري لمعرفة التكاليف الواجب تقاضيها من العملاء.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: أي أن الخسائر هي النتيجة لكل مخاطر، وهذه المخاطر هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسارة القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع.
- تزداد المخاطر عبر الزمن بالأعمال، وخصوصاً في بيئة الصناعة المالية والبنكية.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة ومتعددة للبنك نتيجة توجه العمل البنكي إلكترونياً، مما أدى لظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا تؤثر على ربحية البنك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر والمساعدة باتخاذ قرارات.

4.3.2. أهداف إدارة المخاطر البنكية

تهدف إدارة المخاطر لدعم إدارة البنك، من خلال تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وقياسها وبالتالي الحد منها، ومراقبتها بالشكل الصحيح على مستوى البنك ككل، وتهدف للتأكد من كفاية جميع المتطلبات القانونية وعلى الأخص المتعلقة بإدارة المخاطر، وحصر مجمل المخاطر وتحديد الآليات الواجب إتباعها، بالإضافة إلى أهداف أخرى أشار إليها (Iverson, 2013) تتمثل بما يلي:

- المحافظة على أصول المنشأة الموجودة وحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.
- حماية قدرة الاستثمارات على توليد الأرباح، واختيار طرق التحوط المناسبة لها.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالاوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأدوات، وتحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- إعداد الدراسات بعد الخسائر وتقييم النتائج فيما إذا كانت طريقة مواجهة الخطر تمت بالشكل المطلوب، وإيجاد حلول لعدم تكرار أي أخطاء من شأنها أن تزيد من الخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- إدارة المخاطر والتخطيط هما عمليتين مرتبطتين مع بعضهما البعض، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط.
- إدارة المخاطر تقوم بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وهنا تشير الباحثة إلى أن إدارة المخاطر المصرفية أحد أهم التدابير المتخذة للحماية من المخاطر التي تهدد المصارف، حيث تعمل إدارة المخاطر على المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي ورفع كفاءة إدارة العمليات المصرفية.

5.3.2. أساليب التعامل مع المخاطر البنكية

تتنوع الأساليب الخاصة بالتعامل مع المخاطر، حيث أشار إليها (بلعزوز، 2013) بما يلي:

- النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، ويعتبر التأمين مثال على نقل الخطر عن طريق العقود، وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر لجهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

- التجنب: وتعني محاولة الإبتعاد عن النشاطات المؤدية لحدوث خطر ما، وإن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه بالوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.
- التقليل: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة عن المخاطر.
- القبول (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، وتعتبر هذه الطريقة إستراتيجية مقبولة بحالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر.

6.3.2. مبادئ إدارة المخاطر البنكية

تعد مبادئ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي تواجه البنوك، وينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعتبر أساس إدارة المخاطر، ومن بين هذه المبادئ كما أشار إليها (الشمري، 2013) ما يلي:

- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس إدارة البنك ككل، كونه يعد المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر أي أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر، وتخصيص رأس المال يتناسب مع مستوى المخاطر، والقرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل بعض المسؤولية لتنفيذ برنامج البنك، وتتاط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً لإستراتيجية إدارة المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع مراعاة أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.
- على مجلس الادارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة في قبول وأخذ المخاطر بعقلانية ضمن إطار هذه السياسات والعمل الجاد والحرص الواجب لتجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك، وخاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان او مخاطر السيولة، ويشترط أن يكون على دراية كافية وخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه.
- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر والتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.

- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك من أجل تحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها في ربحية البنك.
- ضرورة تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة ان وجدت او سعر السوق او السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساس لقياس المخاطر البنكية.
- ضرورة استهداف أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب المعلومات المالية التفصيلية والشاملة والدقيقة عن المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك.
- الاحتفاظ بكفاءة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجتها ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من أنظمة المعلومات.
- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلية مستقلة بالبنك تتبع مجلس الإدارة بشكل مباشر من أجل القيم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- وضع ضوابط أمان لجميع أنظمة المعلومات الرئيسية للبنك للحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يوافق عليها المسؤولين ذوي العلاقة للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أية أزمة أو تعطل بالأنظمة أو أجهزة الإتصال على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.
- تطبيق سياسات ملائمة وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لإتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة تلك البنوك.
- الإفصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الإستثمار بصورة ملائمة ومنتظمة ليتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لإستثماراتهم والعوائد عليها لأجل حماية مصالحهم عند إتخاذ قراراتهم، وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

4.2. لجنة بازل

1.4.2. مفهوم لجنة بازل

تأسست لجنة بازل عام 1974 في مدينة بازل السويسرية، حيث تكونت من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشرة (فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وبلجيكا، وهولندا، واليابان، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وقد أطلق على هذه اللجنة "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"،

وظهر ما يعرف بلجنة بازل للرقابة على البنوك، على أنها تنظيم غير رسمي لتنسيق التعاملات المصرفية بين الدول الأعضاء، وبغرض توفير أكبر قدر من المنافسة السليمة بين هذه البنوك العالمية (شقيري وآخرون، 2012).

وقد كان هناك اجتماعات دورية من خلال فرق متخصصة للخروج بقواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك، وقد وضع الحد الأدنى لرأس المال المتوفر مقابل التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء، حيث تم التمييز بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات أو بنوك أخرى مع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء، لذلك صنفت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك الأخرى على أنها تسهيلات خالية من المخاطر، وبالتالي لا يشترط الاحتفاظ برأس مال مقابلها، وصدر هذا الاتفاق عام 1988 وعرف "باتفاقية بازل لكفاية رأس المال" حيث ينص على أن البنك قادر على منح قروض وتسهيلات بما يعادل 12 ضعف تقريبا من رأس ماله بحد أقصى، أي أنه يجب على البنك الاحتفاظ برأس مال يعادل 8% على الأقل من إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء، وبالتالي فإن لجنة بازل فرضت على بنوك الدول الأعضاء قيود تمنعهم من التوسع بمنح التسهيلات الائتمانية، وأصبح ينظر لهذه القيود على أنها مؤشر على سلامة النظام المصرفي، وأصبحت مؤسسات التمويل والبنوك من خارج الدول العشر تعتبر كفاية رأس المال كما حددتها لجنة بازل دليل على الجدارة الائتمانية وقدرة الاقتراض لتلك الدول (وهدان، 2017).

وبالرغم من أن لجنة بازل لا تتمتع بأي صفة قانونية الزامية، إلا أن قراراتها تتمتع بالتطبيق الفعلي والاحترام بين بنوك دول العالم؛ لما لها من دور إيجابي بتنظيم العمليات المصرفية، وبسبب التطورات التي شهدتها قطاع البنوك خلال القرن الماضي من الناحية التكنولوجية، والتطورات الهائلة بمجال الاتصالات، وتطور التجارة الدولية، أدى إلى تطور أساليب عمل البنوك، وبسبب هذا التطور ظهرت هناك مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا، إذ تبين أن هناك مشاكل أخرى غير السلامة المالية، لذلك استمرت اللجنة بتطوير مبادئ ومعايير العمل المصرفي حتى أصدرت عام 1997 (25 مبدأ) تختص بالإدارة السليمة بالبنوك من جميع جوانبها، واستمر هذا التطور حتى تمت إعادة النظر باتفاقية بازل لكفاية رأس المال التي صدرت عام 1988 لتحل محلها "اتفاقية بازل الثانية لكفاية رأس المال" والذي كان على الدول تطبيقها نهاية عام 2006 (وهدان، 2017).

ويختلف الاتفاق الثاني عن الاتفاق الأول بشكل كبير، حيث يتكون الاتفاق الثاني من دعامتين رئيسيتين بالإضافة إلى دعامة كفاية رأس المال، حيث أضافت هذه الاتفاقية دعامتين جديدتين، هما:

- الرقابة على البنوك والإدارة السليمة للمخاطر.
- انضباط السوق: يجب توفير الشفافية بنشر البيانات المالية، مع مراعاة الإدارة السليمة بشكل عام.

وتم إعادة صياغة هذه الاتفاقية لتتناسب مع التطورات، والأوضاع الاقتصادية السائدة بالوقت الحالي، لتظهر لنا اتفاقية بازل الثالثة لكفاية رأس المال، حيث تلتزم البنوك بتطبيقها نهاية عام 2016 (وهذان، 2017).

2.4.2. أسباب نشأة لجنة بازل

لقد تم تأسيس لجنة بازل للعديد من الأسباب الخاصة بأعمال البنوك والتي أشار إليها (وهذان، 2017) وهي:

- زيادة نسبة الديون المشكوك فيها.
- تعثر بنوك دول العالم الثالث في سداد القروض الخارجية.
- أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
- المنافسة القوية بين البنوك الخارجية.
- التطورات البنكية والتطورات التكنولوجية.

3.4.2. مهام لجنة بازل

يركز جوهر العمل الذي تضطلع به لجنة بازل كما أشار إليها (Goodhart, 2011) على الأنشطة الآتية:

- معالجة الثغرات التنظيمية والإشرافية التي تشكل خطراً على الاستقرار المالي.
- تقاسم المسائل والمناهج والتقنيات الإشرافية لتعزيز التفاهم المشترك، وتطوير التعاون عبر الحدود.
- وضع المعايير العالمية لتنظيم المصارف والإشراف عليها، فضلاً عن المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة.
- التنسيق والتعاون مع واضعي المعايير المالية، والقطاعات الدولية الأخرى، ولا سيما الجهات المعنية بتعزيز الاستقرار المالي.

4.4.2. أهداف لجنة بازل

تتمحور الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك كما أشار إليها (لعراف، 2017) بالآتي:

- المساهمة بتقوية استقرار النظام البنكي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية بتقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة من الفروقات بالمتطلبات الرقابية الوطنية بخصوص كفاية رأس المال البنكي، حيث لوحظ أن البنوك اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق التقليدية للبنوك الغربية وتنافسها، ويعتبر ذلك السبب الرئيسي وراء الإندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال البنكي، لأن البنوك اليابانية كانت تقدم خدماتها بهوامش ربح متدنية بشكل كبير، كما إستطاعت تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب إنخفاض رؤوس أموالها.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية، وبمقدمتها العولمة؛ دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية.
- تحديد حدود دنيا لكفاية رأس المال وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال التوريق وتسهيل تبادل المعلومات بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

وتشير الباحثة الى أن الصناعة البنكية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطورا كبيرا خلال ربع القرن الماضي، وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا هاما في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت اتفاقية بازل البداية لذلك.

5.4.2. مقررات لجنة بازل II

عقد خلال العام 1999 اجتماع للجنة بازل، من أجل لبحث الأمور السلبية في اتفاقية بازل الاولى، والتي كانت تدرس المخاطر من منظور واحد، وهو كفاية رأس المال، وبعد هذا الاجتماع تم التوصل إلى ثلاثة ركائز أساسية، وهي الحد الأدنى لرأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق، ومن هنا كان اجتماع اللجنة لعدة أهداف أساسية والتي أشار إليها (Hasan,2002) بما يلي:

- زيادة كفاءة واستقرار النظام المصرفي الدولي.
- العمل على إنشاء والحفاظ على فرص متكافئة للبنوك النشطة دولياً.
- تشجيع اعتماد ممارسات أكثر صرامة بإدارة المخاطر.
- إضافة مخاطر جديدة لم تتطرق لها اتفاقية بازل الأولى.

1.5.4.2. الدعائم الرئيسية في لجنة بازل الثانية

الدعامة الاولى: الحد الأدنى لكفاية رأس المال

تتمثل هذه الدعامه بتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنوك بالنسبة لكل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، فبالنسبة لمخاطر السوق تمت المحافظة على المعدل 8% لكفاية رأس المال، كما لم يسجل أي تغيير جوهري بكيفية احتساب متطلبات رأس المال عن بازل I، لكن ما يمكن تسجيله هو أن الخطة الجديدة سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك لآخر، كما منحت للبنوك المرونة في التطبيق، إذا أعطت بازل II للبنوك حرية إختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً في هذا التحديد حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر (نجار، 2014).

أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية، فقد سجل تغيير كبير عن إتفاق بازل II، حيث تم إدخال تعديلات جذرية لامست معاملات ترجيح المخاطر، فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية للمقترض (دولة، مؤسسات، أو بنوك أخرى)، بل على نوعية القرض في حد ذاته، حيث ترتب عن هذا التعديل لنظام الأوزان أن قروض المؤسسات والبنوك الأخرى يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل، وبالتالي بوزن مخاطرة أفضل من تلك المقدمة للدولة، وهذا يعني أنه لم تعد مخاطر المؤسسات ذات الصفة السيادية، بالإضافة إلى ذلك، فقد إقترحت بازل II ثلاثة أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى لرأس المال تمثلت كما أشار إليها (بوشملة، 2017) بما يلي:

- الأسلوب المعياري: يعطي أوزاناً معينة لأصول البنوك بناءً على التتقيط المعطى لها من مؤسسات التقييم.
- أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: يقوم البنك من خلاله بتقدير مخاطره إلا أن السلطة الرقابية هي التي تحدد أوزان المخاطر.
- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: هو الأسلوب الذي يعود قرار تقدير المخاطر للبنك وحده بناء على قاعدة بيانات كبيرة وباستخدام برامج متطورة.

وحددت الإتفاقية حوافز للبنوك التي تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الائتمان بإعتماد أسلوب التقييم الداخلي، بشرط امتلاكها لأنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة بعملية جمع البيانات والمعلومات، كما أولت الإهتمام بالمجموعة الثالثة من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية، حيث حددت ثلاثة أساليب لإحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال كما ورد في دراسة (بوشملة، 2017) وهي كما يلي:

- أسلوب المؤشر الأساسي: يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي للثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد ب 15%.

• الأسلوب المعياري: يقوم البنك بتقسيم نشاطه إلى ثماني مجموعات معاملاتها بين 12% و18% تضرب بمتوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير.

• أسلوب القياس المتقدم: يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات تمكنه من تقديرها لفترات مقبلة.

وترى الباحثة أن إتفاقية بازل II ساهمت بإعطاء مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، الأمر الذي يعني المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهةها وتركت لها الحرية في إختيار طريقة تقييمها.

الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية/ الإشرافية لمتطلبات رأس المال

تهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال بالبنك وكفايته متوافقة مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، من أجل تمكين هذه السلطات من التدخل بالوقت المناسب بكفاءة وفاعلية، وتستند عملية المتابعة كما أشار إليها (الشمري، 2013) للجوانب الآتية:

- ممارسة البنوك لعملياتها بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى.
- أن تتوافر للبنوك علميات لتقييم كفاية رأس المال متماشية مع هيكل مخاطرها.
- أن تسعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون إنخفاض رأس المال من دون سقف المعدلات الوقائية.
- يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال للبنوك الخاضعة لها وإتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

وتتمثل أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال، بناء على تقييم مفصل للمخاطر لديه، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية بالبنوك تكون خاصة لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما تقتضي الحاجة.

الدعامة الثالثة: إنضباط السوق

من خلال هذه الدعامة تهدف لجنة بازل لتحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة بالبنوك والمؤسسات التمويلية ومساعدتها على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق من خلال تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتطالب اللجنة بأن يكون للبنك سياسة إفصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الإدارة تحدد هدف إستراتيجية البنك فيما يخص الإفصاح للجمهور عن المعلومات

الخاصة بالمركز المالي، وتقتصر اللجنة مزيداً من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال ونوعية مخاطره وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته وتكوين مخصصاته وإستراتيجياته لتعامل مع المخاطر (الشمري، 2013).

وتقتصر اللجنة نظاماً للإفصاح العام أكثر شمولاً وهذا بإعتبار الهدف النهائي للإفصاح هو التشجيع على إتباع البنوك للممارسات السليمة وتمكين المشاركين بالسوق من تقييم المعلومات الأساسية الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارتها وعلاقتها برأس المال، وبذلك تشكل الإنضباطية السوقية عنصراً أساسياً لتقوية الثقة بالقطاع البنكي وتلعب البنوك المركزية وهيئات الرقابة دوراً هاماً بتمكين البنوك من تطبيق بازل II بطريقة آمنة (بوشملة، 2017).

وترى الباحثة أن انضباط السوق يتطلب توافر المعلومات الدقيقة بتوقيتها الملائم والتي تمكن إدارة البنك من إجراء تقنيات صحيحة للمخاطرة، حيث إن إطار الإفصاح حسب الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل II يجب أن يتماشى مع المعايير المحاسبية الخاصة بكل بلد، أي أن هذه الإفصاحات لا يجب أن تتعارض مع معايير الإفصاح المحاسبي الأكثر شمولاً والتي يتعين على البنك الالتزام بها، كما يمكن للجهات الرقابية اتخاذ إجراءات قانونية لإلزام البنوك باحترام متطلبات الإفصاح كأن يتم إلزام البنوك العاملة بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعمامة.

2.5.4.2. الإيجابيات/ الخصائص الأساسية لاتفاقية لجنة بازل الثانية

- تحمل نظرة متكاملة للمخاطر: لم تقتصر على مخاطر الائتمان والسوق وإنما امتدت إلى مخاطر التشغيل، والتعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السلبية للبنك والتحقق من الوفاء بها.
- حساسية أكبر للسوق بتقدير المخاطر: يغلب على تقدير المخاطر باتفاق بازل التحكيمي الأقرب للتقدير الإداري أو التنظيمي، وجاء اتفاق بازل II لايجاد المزيد من الاحتكام وتقدير السوق للمخاطر فالبنوك عبر تعاملها المستمر بالأسواق أقرت على تحديد المخاطر المرتبطة بنشاطها.
- إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: اتفاق بازل I يميز بين مجموعتين من الدول من حيث مستلزمات رأس المال، أما اتفاقية بازل II انتقدت بدرجة أكبر الى تقدير السوق للمخاطر، كما وفرت مزيداً من المرونة أمام البنوك بتطبيقها لمعايير كفاية رأس المال فيما يتعلق بكيفية قياس المخاطر، مما يجعلها تختار الطرق الأقرب إلى ظروفها (Michel, 2003).

وبالتالي فإن اتفاقية بازل II شكلت بمضمونها قاعدة صلبة لحساب رأس المال القانوني للبنوك وتطوير ممارسات الوظيفة المصرفية ورغم أهمية ما جاءت به هذه الاتفاقية، إلا أن هذا لم يمنع من

وقوع أزمة مالية عالمية منذ سنة 2007، نتج عنها تعثر الديون بشكل واسع مما عرض المستثمرين والمودعين لخسائر كبيرة.

3.5.4.2. إدارة المخاطر وفق آليات لجنة بازل للرقابة البنكية

في ظل تزايد المخاطر التي تواجه البنوك بدأ التفكير بالبحث عن آليات لمواجهة وإدارة تلك المخاطر المختلفة، وفي أول خطوة بهذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة البنكية، وتتطلب معايير لجنة بازل من البنوك تغيير إستراتيجياتها المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية، لهذا سيركز المطلب على العلاقة التنظيمية بين إدارة المخاطر ولجنة بازل II في ظل التطورات التي واكبتها هذه اللجنة بآلياتها التي تطورت وتغيرت كثيراً في كيفية إدارة المخاطر البنكية (بوزيدي، 2017).

في سنة 1999 وضعت لجنة بازل اتفاقيتها الثانية لأجل تغطية بعض النواقص الموجودة بالاتفاقية الأولى التي أخذت بعين الاعتبار الخطر الائتماني فقط، وتغطي بازل II ثلاث مخاطر وهي (خطر القروض بنسبة "75%"، خطر السوق بنسبة "5%"، الخطر التشغيلي بنسبة "20%")، وقد سمحت هذه الاتفاقية بتغطية كبيرة للمخاطر البنكية، وشملت على ثلاثة أعمدة إضافية كما أشار إليها (طهراوي بن حبيب، 2013) وهي:

- العمود الأول: طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال (نسبة الكفاية) أي إضافة الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل) يجب أن تكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق لا تقل عن سنتين، وأن تكون بحدود 250% من رأس مال البنك.
- العمود الثاني: ضمان وجود طريقة فعال للمراجعة والمراقبة.
- العمود الثالث: يتعلق بالشفافية المالية للبنوك ونظام السوق، أي وجود نظام فعال لانضباط السوق والسعي إلى استقراره وهذا يتطلب من البنك أو أية مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس المال ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر وأنواعها وكيفية التعامل معها، وكذلك نظام البنك الداخلي لتقدير رأس المال، حتى يكون عملاء هذه المؤسسات والأسواق المالية على معرفة بها.

5.2. البنوك العاملة في فلسطين

يخضع الجهاز المصرفي الفلسطيني لقوانين سلطة النقد الفلسطينية التي تأسست في العام 1995 كمؤسسة مستقلة في ظل عدم وجود بنك مركزي فلسطيني، وفي عام 1997 أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني قانوناً يدعم وجودها، ويساعدها على ضمان سلامة العمل المصرفي، والحفاظ على

الاستقرار النقدي، وتشجيع النمو الاقتصادي بـفلسطين. وتسعى سلطة النقد الفلسطينية إلى أن تصبح البنك المركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن تكون في طليعة المراكز الإقليمية والدولية بمجال تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الاقتصادي (سلطة النقد، 2020).

ويعمل في فلسطين عدد من البنوك التجارية والإسلامية التي تقوم بتقديم خدماتها المصرفية بشكل كامل لعملائها، ومن أهم هذه الخدمات: الخدمات الإلكترونية التي تشمل العديد من الخدمات (الصراف الآلي، وخدمة الإنترنت المصرفية، والخدمات التجارية، والرسائل القصيرة، وخدمة الموبايل البنكية)، ومع بداية عام 2020 بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، هي كما يلي:

جدول رقم (1.2) يوضح المصارف العاملة في فلسطين

البنوك الفلسطينية	البنوك الأردنية	البنوك المصرية
بنك فلسطين	البنك العربي	البنك العقاري المصري العربي
بنك القدس	بنك القاهرة عمان	
البنك الوطني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	
بنك الاستثمار الفلسطيني	بنك الأردن	
البنك الإسلامي العربي	البنك الأهلي الأردني	
البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك التجاري الأردني	
بنك الصفا الإسلامي		

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2020.

1.5.2. واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لمقررات بازل وتطوراتها

يسعى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى مواكبة النظام المصرفي العالمي من خلال إحداث نقلة نوعية ومميزة بالمجال المصرفي الفلسطيني، حيث تظهر البيانات المالية للبنوك تطور أداء هذا الجهاز عبر السنوات المالية للفترة الماضية، وقد أشار لذلك صندوق النقد الدولي مبيناً أن سلطة النقد الفلسطينية تتمتع بجاهزية للتحويل إلى بنك مركزي عصري، كما عملت سلطة النقد على تنظيم رؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين ونسبة ملائمتها وفقاً للقرارات الصادرة عنها (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2020).

2.5.2. مكونات رأس المال الرقابي في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفق مقررات بازل

عملت سلطة النقد على تنظيم رؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين ونسبة ملائمتها وفقاً للقرارات الصادرة عنها، وخصوصاً القرار رقم (1) المتعلق بترخيص ومراقبة أعمال المصارف المحلية والصادر بتاريخ 2015/5/6 وأيضاً التعليمات رقم (2016/7) الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2016/7/5 بشأن تطبيق كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل II، حيث أنه ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بأن رأس المال الرقابي للبنوك يتكون من الشريحتين التاليتين وهما (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2020):

الشريحة الاولى: رأس المال الاساسي والذي يسمى بصافي حقوق المساهمين، ويتكون من العناصر الاتية كما أشار اليها (مصبح، 2018) وهي:

- رأس المال المدفوع: حيث قررت سلطة النقد الفلسطينية الموافق على رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع أو المخصص لمزاولة العمل المصرفي في فلسطين من 50 مليون دولار أميركي إلى 75 مليون دولار أميركي أو ما يعادلها من العملات المتداولة، مع إعطاء المصارف مهلة ثلاث سنوات من تاريخ صدور التعليمات اللازمة لذلك للإلتزام باستكمال رفع رأس المال، حيث يعتبر المبلغ المذكور هو الحد الأدنى من رأس المال اللازم لممارسة العمل المصرفي الفلسطيني، بالإضافة إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال لا تقل عن 12%، وأيضاً رفع رأس المال المدفوع بما يتناسب مع طبيعة وحجم عمليات المصرف وعمليات فروعه والشركات التابعة له.
- الاحتياط القانوني: يشمل استناداً لاحكام المادة 31 من قانون المصارف رقم 9 لسنة 2010 الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه بواقع 10% من صافي الارباح السنوية للمصرف، الى أن يصبح مساوياً لرأس مال المصرف، وفقاً لقانون الشركات المعمول فيه بفلسطين.
- الاحتياطات المعلنة: تشمل كل من الاحتياطي النظامي وكذلك الأرباح غير الموزعة (الارباح المرحلية او المحجوزة)، ولسلطة النقد أن تطلب من أي مصرف تخصيص احتياطات إضافية بضوء الظروف السائدة، ولإبقاء المصرف بوضع مالي سليم.

هذا ولاغراض الرقابة على مكونات هذه الشريحة أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليماتها للبنوك بعدم جواز قيام البنك بتوزيع الأرباح المساهمة إلا بعد اقتطاع المخصصات اللازمة لمقابلة اللتزامات وتغطية المصارف التأسيسية، والحصول على الموافقة اللازمة بهذا الخصوص، كما لا يجوز لفرع المصرف الأجنبي المرخص تحويل أرباحه إلا بعد الحصول على إذن مسبق من سلطة النقد.

الشريحة الثانية: رأس المال المساند ويشتمل على:

- احتياطات اعادة التقييم.

- الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية.
- الاحتياطات العامة للعمليات غير المصرفية.
- القروض المساندة المؤهلة (المتبقي على استحقاقها أكثر من 5 سنوات).

وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال للمصارف اللازم لتغطية المخاطر بنسبة 10% للمصارف التجارية و12% للمصارف الأخرى، وفي نفس السياق فقد أصدرت سلطة النقد تعليمات للمصارف العاملة في فلسطين بشأن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتعارف عليها بمقررات بازل II، وقد جاءت هذه التعليمات استكمالاً لمشروع أطلقته سلطة النقد بداية العام 2013 بشأن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بالمصارف وفقاً لمقررات بازل II والتي تعتبر خطوة ضرورية باتجاه البدء بالتحضير لتطبيق متطلبات بازل II، والتي من شأنها تعزيز الكفاءة والملائمة الرأس مالية والحوكمة وإدارة المخاطر بالجهاز المصرفي بما يسهم بتعزيز الاستقرار المالي بفلسطين (مصباح، 2018).

كما حددت سلطة النقد الفلسطينية مجالات أساسية لتحقيق الأستقرار المالي والنقدي بالجهاز المصرفي الفلسطيني ومنها الالتزام بالمعايير الدولية بمجال الرقابة المصرفية، والسعي نحو تطبيق مقررات معايير بازل بمختلف مراحلها وآخرها اتفاقية بازل 3، حيث تعمل على دراسة الوسائل والسبل وتحديد الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية من تطبيق مقررات تلك اللجنة، وبهذا الصدد فقد ألزمت سلطة النقد الفلسطينية البنوك بتكوين احتياطي جديد تحت مسمى (إحتياطي التقلبات الدورية) وذلك باقتطاع نسبة 15% من صافي أرباحها سنوياً بهدف تدعيم رؤوس أموال البنوك وزيادة قدرتها على تحمل المخاطر المختلفة.

لذا فإن المضي بتطبيق مقررات لجنة بازل وتطوراتها من شأنه ان يعزز ويقوي الجهاز المصرفي بفلسطين مما يجعله قادراً على اللحاق بالنظام المصرفي العالمي ومواكبة تطوراتها، حيث أن زيادة رؤوس أموال البنوك سيؤدي إلى تقادي الأزمات المالية والإئتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى إفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير بازل 3 درساً مستقداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي من الثغرات والإختلالات والتي تؤثر على الإقتصاد العالمي، ولذلك لا بد على الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلى رأسه سلطة النقد الفلسطينية الاستمرار بالمضي قدماً نحو تطبيق كافة مقررات لجنة بازل بكافة مراحلها وبنودها حتى يأخذ هذا الجهاز مكانة مهمة بين النظام المصرفي العالمي.

6.2. الدراسات السابقة

تعدّ الدراسات السابقة من أهم السبل المتاحة للباحثين؛ لزيادة معرفتهم بموضوع البحث، من خلال التعرف إلى خبرات وتجارب الباحثين الآخرين في مجالات البحث العلمي ذات الصلة بموضوع الدراسة، والوقوف على الآليات والأدوات المستخدمة، والنتائج التي تمّ التوصل إليها من قبل الباحثين في هذا المجال، ومن خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، واطلاعها على الأدب الإداري، أمكن تقسيمها إلى محورين اثنين مرتبة من الأحدث للأقدم، وهي كالتالي:

1.6.2. الدراسات المحلية العربية

دراسة (قواسمة، 2019) بعنوان مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية، وهدفت الدراسة إلىلقاء الضوء على المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الإسلامي، ومدى إهتمام المصارف الإسلامية بإدارة المخاطر، والتزامها بالقوانين والأنظمة، وملائمة البيئة المصرفية في فلسطين للعمل المصرفي الإسلامي، وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي فيها، والمعوقات والمخاطر التي تواجهها.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالبحث والاجابة على أسئلته، وقد تكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية في فلسطين، كما تم استخدام العينة الشاملة لجميع مدراء فروع وموظفي دوائر التمويل، وبعض موظفي دوائر المخاطر، وتم استرداد 38 استبانة وزعت عليهم بنسبة استرداد بلغت 90.47% بالإضافة الى استخدام أداة المقابلة، وذلك لجمع بيانات تدعم نتائج البحث، بالإضافة لتحليل المحتوى للقوائم المالية لتسليط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين، لمحاولة ربط بين نسب أرصدة صيغ التمويل والمخاطر التي تتعرض لها.

وقد اظهر البحث العديد من النتائج أبرزها أن المصارف الإسلامية في فلسطين تتعرض لدرجة عالية من المخاطر، والتي تدفعها الى التركيز على صيغ البيوع على حساب صيغ المشاركات، مما يعد

انحرافاً عن أهداف المصارف الإسلامية، كما أن البيئة المصرفية في فلسطين لا تتعارض مع طبيعة العمل للمصارف الإسلامية، إلا أنها لا تراعي خصوصية عملها.

ومن خلال هذه النتائج تم التوصل إلى عدد من التوصيات أبرزها التركيز المصارف الإسلامية على الاستثمار الحقيقي، والتعاون مع سلطة النقد لاستحداث أدوات جديدة للحد من المخاطر، والعمل على تدريب موظفي المصارف الإسلامية على مبادئ وأسس المعاملات الإسلامية، وإيجاد دليل شرعي للعمل المصرفي الإسلامي، كما ويوصي سلطة النقد بتشجيع وتوجيه المصارف الإسلامية على التنوع في صيغ التمويل، واستحداث نماذج خاصة بالرقابة على المصارف الإسلامية، ومراعاة طبيعة العمل المصرفي الإسلامي خاصة في نسب الاحتياطيات والسيولة.

دراسة (مصبح، 2018) بعنوان واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها وصولاً الى بازل 3، وذلك من خلال تحليل المتغيرات التي تعكس واقع هذا التطبيق، إلى جانب التعرف على المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني ومعرفة مدى استعداد المصارف والبنوك الفلسطينية لتطبيق اتفاقيات بازل.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الإستبانة للوصول إلى النتائج، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يتوفر فيه المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وما طرأ عليها من تطورات بالإضافة إلى توفر سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، كذلك يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق كما يتم تطبيق كل من نسبة الرافعة المالية ونسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة مضي سلطة النقد الفلسطينية قدماً نحو تطبيق مقررات لجنة بازل وما يطرأ عليها من تطورات وذلك بغرض النهوض بالجهاز المصرفي الفلسطيني الذي يتسم بارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بأدائه في ظل المتغيرات الإقتصادية والسياسية المرتبطة به، مع التشديد على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، مع ضرورة العمل على تطوير أداء الموظفين العاملين في البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال عقد دورات تدريبية مستمرة والتي من شأنها العمل على رفع كفاءتهم والنهوض بأدائهم، بالإضافة إلى ضرورة قيام المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالاحتفاظ برأس مال احتياطي بنسبة 2.5% من رأس المال الأساسي وذلك للتحوط من الأزمات المستقبلية.

دراسة (عودة، 2018) بعنوان دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة بدولة فلسطين، وهدفت الدراسة التعرف الى دور تطبيق اتفاقية بازل II ومتطلباتها في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الدوائر والاقسام المعنية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين والبالغ عددهم 246 موظف، واشتملت العينة على 150 موظف شكلوا ما نسبته 61% من مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم اعتماد المنهج الوصفي لتحقيق أهداف هذه الدراسة وكانت الاسبانية هي الاداة الرئيسية لجمع البيانات المطلوبة.

وتوصلت الدراسة الى وجود أهمية وقيمة كبيرة لتطبيق اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها في البنوك التجارية في فلسطين، وتمتع العاملين في مجال ادارة المخاطر في البنوك التجارية بمستوى جيدة من تطبيق اتفاقية بازل II ادارة المخاطر الائتمانية والحد منها بمتوسط حسابي بلغ 83.4%، وأن مستوى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية جاء بدرجة جيدة ومتوسط حسابي بلغ 84%، وأوصت الدراسة بعقد محاضرات وورش عمل حول اتفاقية بازل II للحد من المخاطر الائتمانية تستهدف العاملين في مجال إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، ونشر وتعميم اتفاقية بازل II لدى البنوك لتكون الركيزة الاساس في التعامل مع المخاطر الائتمانية من أجل الوصول لخدمات مصرفية سلسة وأمنة ومنتجة.

دراسة (العيساوي وعبيد الله، 2017) بعنوان معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة وأثر تطبيقها على البنوك الجزائرية، وهدفت الدراسة لابرار أهمية تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل ومسايرتها للنظام المصرفي العالمي، وعرض أهم ما جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية ابتداءً من اتفاقية بازل I والتعديلات التي الحاصلة عليها وصولاً لبازل II وبازل 3، وقامت الدراسة باستخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والإحصائي حيث تم الاستعانة بالإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تتبنى وتطبق مقررات بازل 2 المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال والمراجعة الاشرافي، كما أن البنوك لم تطبق الركيزة الثالثة المتعلقة بإنضباط السوق بسبب افتقار الجزائر لسوق مالي نشط، كما أن البنوك الجزائرية لم تطبق مقررات بازل 3 بعد.

وأوصت الدراسة لضرورة احتفاظ البنوك الجزائرية بنسبة سيولة مناسبة وكافية لمواجهة سحبوات العملاء المفاجئة، وضرورة استخدام طرق لتقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بهدف إدراجها في

حساب نسبة كفاية رأس المال بالبنوك، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق البنوك الجزائرية الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر فيما يتعلق تطبيق مقررات بازل 3 لكي تدخل حيز التنفيذ.

دراسة (وهدان، 2017) بعنوان أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، وهدفت الدراسة الى بيان أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من 2008-2015، واستخدم الباحث برنامج Eviews للتحليل الاحصائي، وانتهجت الدراسة الاسلوب الاحصائي الوصفي التحليلي، كما تم استخدام Panel data لاختبار الفرضيات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار المخاطر الاتية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الاتية للتعبير عن الأداء المالي (العائد على الاصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم)، واستخرجت البيانات من خلال البحث في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكاً.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الاكثر تأثيراً على الاداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، والذي بدوره يعد جهة رقابية على نسبة السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر.

دراسة (بوزيدي، 2017) بعنوان "دور إدارة المخاطر في تفعيل الاداء المالي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، وهدفت الدراسة التعرف على كيفية تطبيق إدارة فعالة في مواجهة المخاطر التي تواجه البنوك، والتعرف على المخاطر البنكية وكيفية حسابها والتحكم فيها، والوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة الأداء المالي، كذلك التعرف على المؤشرات المستعملة لقياس المخاطر.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات أستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لإبراز بعض المفاهيم والتعاريف التي جاءت بها إدارة المخاطر والأداء المالي، ثم القيام بدراسة تطبيقية والمتمثلة في إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

واستخلصت الدراسة النتائج التالية والمرتبطة بجوانبها وهي كما يلي: جانب الربحية: يعتبر البنك الوطني الجزائري أقل ربحية وذلك بانخفاض ضئيل على مستوى مؤشرات الربحية، (ROA, ROE,) خلال فترة الدراسة ويعود ذلك الى إختلاف طبيعة النشاط الاساسي للبنك، وعدم اعتماده على صيغ تمويلية مضمونه الربحية. أما جانب الكفاءة: أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن البنك الوطني الجزائري أقل تحكماً في مراقبة لتكاليف نشاطه، ويعود ذلك كثرة الفروع والوكالات أي كثرة حجم النشاط وبالتالي ارتفاع في مستوى التكاليف الثابتة. كذلك جانب الإنتاجية الأصول: جاءت مؤشرات إنتاجية الأصول (منفعة الأصول) نسب متقاربة بين سنتين، كما يعكس عدم تنوع المحفظة البنكية وغياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك التجارية. وبخصوص جانب الرافعة المالية: يظهر مؤشر الرافعه المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أموال الغير وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وتبينت الدراسة أن البنك الوطني الجزائري أكثر مخاطرة بأموال الغير. أما بنسبة لمؤشرات الأمان فهي نسب مقبولة ولكن تتسم بانخفاض خلال سنتين، وبينما مؤشرات المخاطر نستنتج أنها في تذبذب، أي انخفاض مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وارتفاع مخاطر رأس المال.

وعلى صعيد الفرضيات، أظهرت الدراسة أن إدارة المخاطر بتخطيط ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك من خلال تقارير تسجل فيها كل ما يخص مخاطر وتقديرات وحلول حول المخاطر وتوجه إلى إدارة البنوك وهي التي تتخذ قرار بناءً على التقرير، كما توجد عدة مخاطر التي تتعرض لها البنوك هناك مخاطر مالية وغير مالية، ويتم قياسها بعدد من المؤشرات والنماذج، وهذا حسب المعلومات المتوفرة، كما أن إدارة المخاطر ذات أهمية في تفعيل الأداء المالي عن طريق القياس وتحميل الأداء المالي والمخاطر بالاستعمال مجموعة من مؤشرات والنماذج وذلك حسب كل حالة ومعلومات المتوفرة لتقليل من المخاطر في حالة ظهورها أو محاولة الحد منها وذلك لمحافظة على ربحيتها وتزيد من استقرارها ورفع أدائها المالي.

دراسة (اسماعيل وحاتم، 2016) بعنوان "دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل II في المصارف التقليدية العاملة في سوريا"، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل II في المصارف التقليدية العاملة في سورية، لتحقيق هذا الهدف قام الباحثان باستخدام منهجية المسح، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة ثم تحليلها من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.

وأظهرت النتائج أن المصارف العاملة في سورية تقوم بتطبيق بازل II استجابة لمتطلبات رقابية دولية، فيما يتعلق بتحديات تطبيق الاتفاقية تواجه هذه المصارف تحديات مرتبطة بتطبيق المحور

الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال) حيث لا تملك بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، يضاف إلى ذلك أنها غير حاصلة على تصنيف إئتماني دولي، كما توجد تحديات مرتبطة بتطبيق المحور الثاني (المراجعة الرقابية) تتعلق بشكل خاص بقلّة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة، وأخيراً أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين واقع تطبيق بازل II في المصارف التقليدية العاملة في سورية وبين كل من التحديات المرتبطة بتطبيق المحاور الثلاثة للاتفاقية وتلك المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية، كما توجد علاقة عكسية بين واقع التطبيق والتحديات المرتبطة بالموارد المادية والبشرية في المصارف العامة فقط.

دراسة (رهيف، 2015) بعنوان إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات لجنة بازل II، وقد هدفت الدراسة إلى بيان مدى مواءمة اللوائح والتعليمات الرقابية، والاشرفية الصادرة من الجهات الدولية والمحلية في تطوير الصناعة المصرفية العراقية وإمكانية تطبيقها بالبيئة المصرفية العراقية لا سيما مقررات لجنة بازل II.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه لم يحدد البنك المركزي العراقي المنهج الملائم لأجل احتساب المخاطر، وعدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للاتتمان وأساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل II وتحديد كفاية رأس المال؛ إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة للتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من أثارها السلبية؛ وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان منها اعتماد المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل لتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة العالمية المصرفية واكتساب وتطوير القطاع المصرفي العراقي الذي يعاني من تأخر واضح عن ركب المصارف العالمية، وإنشاء وحدات تعنى بإدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الإستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجهه المصرف من أخطار؛ تطوير نظم المعلومات المصرفية وتضمينها جميع عمليات وأنشطة المصرف؛ زيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في العراقية وعدم استثناء أي مصرف سواء كان حكومي أو أهلي.

دراسة (نجار، 2014) بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وهدفت الدراسة إلى دراسة المخاطر وفق اتفاقية بازل وما جاء فيها على ضوء الأزمة المالية العالمية، واعتبرت اتفاقية بازل بمثابة فرصة لنظام المصرفي الجزائري لتطوير ذاته بعيداً عن التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقية.

توصلت هذه الدراسة إلى افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستوياتها إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف البنكي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقيماً لجدارتهم المالية، ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلاً عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفوضية العامة لبنك الجزائر.

وأوصت الدراسة بضرورة اعطاء أهمية لاساليب تحديد وتقييم الخطر الاستراتيجي، وتعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكيفها مع متطلبات بازل، وإنشاء إدارة المخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، ووضع خطط عمل ومتابعة مستوى الالتزام بها.

دراسة (إشكيرو، 2010) بعنوان "تقييم المخاطر وآثارها على أداء البنوك التجارية الاردنية"، وتستعرض الدراسة تاريخ وتطور قطاع البنوك في الأردن منذ تأسيس أول بنك تجاري في الأردن عام 1925م إضافة الى أهم التطورات التي حدثت على الصعيد المالي والتشريعي والمؤسسي لهذه القطاع وللصناعة المصرفية في الأردن، وقد ركزت الدراسة على المنهجيات والبدائل لهذه المنهجيات التي يتم من خلالها تقدير المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية وفقاً لمتطلبات بازل الأولى والثانية والتي هدفت منذ بداية تأسيسها عام 1974 الى وضع الأنظمة والتشريعات التي تشكل نظاماً دولياً لعمليات الاشراف والتأمين البنكي لتلافي الأزمات المالية التي تحدث في هذا القطاع والتي تؤثر على أغلب القطاعات الاقتصادية، كما ركزت الدراسة على بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع البنكي كاملاً بالإضافة الى عينة اشتملت خمسة من البنوك التجارية الأردنية تم إختيارها بمنهجية إحصائية قياسية، وهدفت الدراسة الى بيان أثر مؤشرات المخاطر المعتمدة على مؤشرات الأداء ومؤشرات الأداء المعدلة وفقاً لمنهجية لجنة بازل خلال الفترة من 1994-2008 وقد تم اختيار الفترة لإعتبارات تتعلق بتوفر البيانات.

ومن ابرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة عدم توفر البيانات لهذا القطاع لفترات طويلة كان من العوائق الأساسية التي واجهت هذه الدراسة، مما يشير إلى عدم التزامات البنوك بقرارات لجنة بازل الثانية وبالأخص الدعامة الثالثة لها والتي تشير إلى ضرورة إفصاح البنوك عن الأساليب والبيانات

حول عمليات إدارة المخاطر لديها الأمر الذي يساعد في تطوير عمليات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم البنوك بإصدار تقارير خاصة بها تشتمل على المؤشرات العامة للبنك كل خمس سنوات او عشر سنوات تساعد في الوقوف على اهم التطورات التي حدثت للبنوك المعنية ووضع الخطط المستقبلية لها إضافة الى الحصول على البيانات الخاصة بالقطاع بطرق سلسة دون الحاجة الى اللجوء الى السلطات النقدية المتخصصة والتي قد تقيدها القوانين الخاصة بها وتحول دون توفير مثل هذه البيانات للأشخاص، وزيادة التنسيق بين البنك المركزي والجامعات الأردنية للعمل على إدخال متطلبات ودعائم لجنة بازل كمنهجيات تدرس للطلبة في التخصصات المعنية وتوفير الكوادر التعليمية المختصة بهذا المجال، وذلك للعمل على ردف السوق الأردني بالقوى العاملة والخبرات المتخصصة في عمليات تقييم المخاطر للقطاع البنكي والتي قد تساعد في الحد من الأزمات المستقبلية في حال حدوثها، كما يعمل على تقليل النفقات للبنوك (عدا الفائدة) وخاصة التدريبية الأمر الذي يزيد من كفاءة البنوك.

دراسة (المدادحة، 2009) بعنوان "مدى إستعداد البنوك الأردنية لتطبيق بنود إتفاقية بازل II، حيث هدفت الدراسة الى تقدير مدى استعداد البنوك الأردنية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية من حيث كفاية رأس المال ومن حيث عملية الإشراف والمراجعة في البنك والإفصاح المالي في البنك والإستجابة لمتطلبات السوق المالي ولالإشراف على تطبيق اتفاقية بازل الثانية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن لدى البنوك إدارة مستقلة لإدارة المخاطر وقد يعود السبب الى ارتباط حجم رأس المال في قطاع البنوك بالمخاطر التي تتعرض لها، وذلك لأن البنوك تعمل أساساً بأموال المودعين ومن خلال إستخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات بما يجعلها تتحمل مخاطرها وتحمل مخاطر الاخرين، لذلك يعطي رأس المال الثقة للمتعاملين مع البنوك وجهات الرقابة، ورأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة المخاطر لذلك فالبنوك بحاجة إلى لجنة مستقلة لإدارة المخاطر، بسبب ضرورة تطبيق معايير اتفاقية بازل الثانية، لا سيما وأن التوجيهات الجديدة بشأن كفاية رأس المال سوف تعود بالنفع الكبير على مستوى الرقابة المصرفية بالنسبة للأجهزة الرقابية، وعلى صعيد إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء أهمية قصوى لدوائر إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الأردنية وتقوية بنائها المؤسسي من حيث توفير الموارد البشرية المؤهلة والمادية والتكنولوجية لها من أجل تمكينها من وضع سياسات متطورة لعمليات إدارة وتقييم المخاطر المصرفية لكافة أنواعها وبصورة

مستقلة مثل سياسة إدارة مخاطر الائتمان وسياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة مخاطر التشغيل ويتطلب من البنوك الأردنية تطوير أنظمة تقييم مخاطر داخلية وخاصة بها وتلقى القبول لدى السلطات الإشرافية (البنك المركزي) واعتماد مقاييس متطورة ضمن الممارسات الفضلى وبخاصة المعتمدة لدى البنوك العالمية التي تطبق مقررات اتفاقية بازل الثانية.

دراسة (أبو كمال، 2007) بعنوان الاساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل II حالة تطبيقية: المؤسسات المصرفية الفلسطينية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة بالإجراءات التي يجب أن تتخذها المصارف لتطوير أنظمة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II" حيث هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية مما يشجع على استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها اعتماد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية لإدارة المخاطر، كما يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، بحيث يمكن تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان.

2.6.2. الدراسات الأجنبية

دراسة (International Monetary Fund, 2016) بعنوان تقييم مرونة القطاع المصرفي بدلاً من كفاية رأس المال، وهدفت الدراسة إلى تقييم مرونة القطاع المصرفي ككل بدلاً من كفاية رأس المال، من خلال تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، حيث قيمت مرونة النظام المصرفي في المملكة المتحدة التي شملت جميع البنوك الرئيسية في المملكة المتحدة، التي تمتلك إجمالي ودائع تجزئة بقيمة تعادل أو تزيد عن 50 مليار جنيه إسترليني، واعتمدت الاختبارات على البيانات الدقيقة المقدمة من البنوك، وتضمنت نموذج معلومات مخاطر الائتمان المحفوفة حسب فئة الأصول، بناءً على متطلبات بازل، وتم الجمع بين البيانات المقدمة من المصارف والبيانات المتاحة للجمهور، استناداً إلى مجموعة واسعة من المصادر لاجراء تحليل إختبارات التحمل، حيث قام فريق (برنامج تقييم القطاع المالي) بمطابقة بيانات البنوك في التاريخ النهائي مع قاعدة البيانات المتاحة للجمهور لإنشاء سلسلة زمنية لجميع المتغيرات ذات الصلة التي تغذي نماذج إختبارات التحمل.

وأشارت النتائج إلى أن البنوك الرئيسية في المملكة المتحدة تتمتع بالمرونة تجاه الانكماش الاقتصادي العالمي والصدمات واسعة النطاق بالأسواق المالية، وأن البنوك بالمملكة المتحدة أكثر إستقراراً بعد الأزمة العالمية بسبب إرتفاع السيولة، وأوصت الدراسة بالتوجه إلى الاقتراض من خلال شهادات الإيداع لزيادة السيولة في البنوك والتي بدورها تساعد على مواجهة المخاطر المستقبلية.

دراسة (Rasas, 2014) بعنوان المخاطر التشغيلية في ضوء متطلبات بازل II، حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة بفلسطين، وطرق احتساب البنوك لمتطلبات كفاية رأس المال اللازمة لمخاطر التشغيل، وتحديد نطاق المخاطر التشغيلية التي تهدد البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى قياس مدى التزام البنوك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لمقررات بازل II المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها أنه هناك التزام كبير من قبل البنوك العاملة في فلسطين (85%) بتعليمات سلطة النقد المتعلقة بمخاطر التشغيل، ولم يكن هناك التزام بتنفيذ بازل II لان سلطة النقد لم تفرض على البنوك تحوطاً عند حساب قاعدة رأس المال للمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى ان لحجم وعدد فروع البنك تأثير على مدى التزام البنك بالتحوط ضد مخاطر التشغيل، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بزيادة الوعي وعقد الدورات التدريبية حول اهمية المخاطر التشغيلية بالبنوك، وضرورة قيام سلطة النقد بإعداد خطة شاملة لتنفي مقررات بازل II وزيادة سيطرتها على البنوك والاشراف عليها.

دراسة (Patrick Van Roy,2005) بعنوان تصنيف الائتمان والمدخل المعياري الموحد لقياس مخاطر الائتمان وفقاً بازل II، وهدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة مثل Moody's, S&P, Fitch على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة والصغيرة الحجم.

لقد تبين للباحث من خلال عينة من المقترضين بلغت 3,125 ما بين شركة ومصرف وحكومات - قامت مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية بتصنيفها- وجود اختلافات في نتائج تقييم الجدارة الائتمانية لهذه العينة بين مؤسسات التصنيف الخارجية، بفوارق 18% الشركات و15% للمصارف و13% للحكومات، وذلك على الرغم من أن هذه المؤسسات تعمل وفق أوزان المخاطر التي يحددها وفاق بازل II، ولكن توجد الفوارق بسبب الاختلاف في درجة التحفظ conservative في تقييم الجدارة الائتمانية للطرف الآخر من مؤسسة تصنيف ائتماني لاخرى، هذا يدفع بالمصارف إلى التعامل مع الأطراف الأخرى التي تتمتع بجدارة ائتمانية مرتفعة، وتكوين محفظة ائتمانية عالية الجودة.

وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة والتي تُعتبر نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن 6% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات والبنوك والحكومات. كما أن تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، والتي تُقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية، كذلك فإن متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات أعلى في المصارف التي تعتمد على وفاق بازل II عن التي تعتمد على وفاق بازل I. (أبو كمال، 2007).

دراسة (Kentaro tamura, 2005) بعنوان تحديات استجابة اليابات لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال "الظروف السياسية، ومعايير البنوك الدولية". وهدفت الدراسة الى توضيح أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معايير اتفاقية بازل الخاصة بكفاية رأس المال في اليابان والتعرف على مدى استجابة البنوك العاملة في اليابان لهذه المعايير وأوضحت الدراسة الى ضعف الاستجابة لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير الى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات وآليات التنفيذ على المستوى الدولي والتي تدفع الى مستوى منهجية شاملة في اعتماد معايير بازل، وخلصت الدراسة الى أن تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلي يحتاج الى تشاور مشترك ما بين السلطات المحلية وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار.

دراسة (Kofman, 2004) بعنوان "فوائد اتفاقية بازل II في تعزيز الاداء المالي"، وهدفت الدراسة الى ايضاح انعكاس تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال في اتفاقية بازل II على الأداء المالي للبنوك، وذلك بإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء، يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية، حيث تحفز اتفاقية بازل II البنوك على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر، وتبني منهجيات أكثر تقدماً في تحديد وقياس المخاطر المصرفية، وخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال المدخل المستند للتصنيف الداخلي.

وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف (Internal Ratings Based) لقياس المخاطر الائتمانية، والذي يدعم عملية اتخاذ القرار عند منح الائتمان من حيث التمييز بين المقترضين من حيث درجة المخاطرة، وذلك وفقاً لمقياس محدد، وأوصت الدراسة بضرورة الإستثمار في أدوات ومقاييس متقدمة في إدارة وقياس المخاطر، وهذا ما يجعل إدارة المؤسسة تتجه نحو الأعمال والأنشطة التي ستولد بها أفضل العوائد الاستثمارية.

دراسة (Xiaofaug ma, 2004) بعنوان اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية، وهدفت الدراسة الى تقديم مجموعة من الاقتراحات للبنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل مثل الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الاصول وبناء نظام تصنيف داخلي لإدارة المخاطر وكذلك تحسين القدرة على الاشراف، وخلصت الدراسة الى أن باستطاعة المصارف المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفي الاطار الخاص في بازل II من خلال وضع الاستراتيجيات التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية.

3.6.2 تعقيب على الدراسات السابقة

لاحظت الباحثة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة العربية أو الاجنبية انطلق أغلبها من محاولة تسليط الضوء على دراسة إدارة المخاطر على اختلافها المالية وغير المالية في البنوك التجارية والاسلامية، ومدى التزام هذه البنوك بتطبيق معايير بازل، والعوامل المؤثر في تطبيق اتفاقية بازل وتطوراتها، وأكدت الدراسات على أهمية تطبيق معايير بازل وتطوراتها في البنوك والمؤسسات المالية، وقدمت هذه الدراسة عرضاً لعدد من الدراسات السابقة صممت وأجريت في بيئات مختلفة، وأوقات مختلفة، وقد لاحظت الباحثة في عرض الدراسات السابقة الآتي:

1.3.6.2. من حيث المنهج العلمي:

استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي والنوعي والكمي والمسحي كمنهج علمي للدراسة لملائمته لطبيعة الدراسات.

2.3.6.2. على صعيد الأهداف:

هدفت الدراسات السابقة إلى مجموعة أهداف حددها مجال الدراسة، وموضوعها، والمتغيرات، والمنهج العلمي الذي اتبعه، بالإضافة إلى الاسئلة والفرضيات التي تناولتها، فكان من أهم أهداف هذه الدراسات تحديد أهم المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في بعض البلدان، والتعرف على واقع تطبيق الجهاز المصرفي لاتفاقيات بازل وتطوراتها، والتعرف على دور تطبيق اتفاقيات بازل في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، كذلك ابراز أهمية تطبيق البنوك لمعايير لجنة بازل ومسايرتها للنظام المصرفي العالمي، بالإضافة الى بيان أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية، أيضاً التعرف على دواعي وتحديات تطبيق اتفاقيات بازل وتطوراتها، وتحديد مدى موثمة اللوائح والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات الدولية والمحلية لاتفاقية بازل، وغيرها من أهداف رئيسية وفرعية ارتبطت بموضوع وأهداف الدراسة.

3.3.6.2. على مستوى النتائج، وما خرجت به الدراسات السابقة حيث كانت كما يلي:

- هنالك أهمية كبيرة لتطبيق اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها في البنوك التجارية.
- أغلب الاجهزة المصرفية تتوفر فيها المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال.
- أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الاداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة.
- أن الجهاز المصرفي العامل في الاراضي الفلسطينية أبدى التزاماً بتطبيق عناصر الحوكمة مما ترك أثر واضح على تحسين واستقرار الجهاز المصرفي واستمرارها وتطوير قدرتها على تقديم الخدمات لجمهورها، وأن هنالك اهتمام واضح من قبل القائمين على ادارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة.
- اغلب البنوك التجارية لديها ادارة مستقلة تهتم بادارة المخاطر البنكية.

4.3.6.2. الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة الحالي والأساليب الإحصائية المتبعة في هذه الدراسات، والكيفية التي تمت فيها تحليل البيانات بهذه الدراسات.
- استفادت الباحثة من هذه الدراسات في تصميم الاستبانة التي اشتملتها هذه الدراسة.
- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في عرض الإطار النظري للدراسة وإثراء المحاور النظرية.
- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد محاور وهيكل الدراسة، وفي تسلسل عرض الاطار النظري للدراسة.
- الاستفادة من النتائج والتوصيات لهذه الدراسات والاسترشاد بها عند صياغة التوصيات الحالية، وربط النتائج مع نتائج هذه الدراسات.
- وسعت الباحثة القاعدة والخلفية المعرفية والمعلوماتية عن موضوع الدراسة.

5.3.6.2. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها ترتبط معها في متغيرات الدراسة وموضوع الدراسة الرئيسي، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاولي والهامة (وفق حدود علم الباحثة) من حيث هدفها الخاص بالتعرف على واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II.
- تم تطبيق هذه الدراسة على الادارات الاقليمية للبنوك التجارية الفلسطينية في الضفة الغربية.
- الاهتمام بدراسة واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية من وجهة نظر المختصين والعاملين بهذا المجال والذين لديهم دراية بمعايير بازل II المطبقة بالبنوك الفلسطينية.
- الوقوف على اهم وابرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية الفلسطينية، وكذلك تحديد مدى التزامها بالمعايير الخاصة باتفاقية بازل II.
- تميزت هذه الدراسة من خلال خصوصية متغيراتها المستقلة ومتغيراتها التابعة.
- كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في البعدين المكاني والزمني.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3. المقدمة

تناولت الباحثة في هذا الفصل إجراءات الدراسة المتمثلة بالجوانب التوضيحية لكافة الخطوات والمراحل التي تم إعدادها وتنفيذها، وذلك وفق الأصول العلمية للبحث العلمي، من أجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة، والذي يتجلى في توضيح النظرة العامة المتعلقة بدراسة واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها، وفيما يلي تم توضيح كل الخطوات التي اتبعتها الباحثة للوصول إلى هدفها، ابتداءً من منهج هذه الدراسة بلورة ونسوج فكرتها، مروراً بتحديد عينتها وأدواتها وآليات تطبيقها، والتأكد من صدقها وثباتها.

2.3 منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للتعرف إلى واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها، كون هذا المنهج يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة، وجمع المعلومات الخاصة بها، حيث يتطلب ذلك عدم التحيز في وصف الظاهرة أو الحالة، كونه أسلوب يعتمد على وصف الظاهرة بشكل دقيق من خلال دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً (Saunders, et al., 2012).

3.3. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في الإدارات الإقليمية في كل من البنك العربي، وبنك فلسطين، وبنك القدس، والبنك الوطني بواقع (340) موظف، إستناداً إلى المسح الإحصائي الذي قامت به الباحثة من خلال دوائر الموارد البشرية في البنوك المذكورة المذكوره للعام (2020).

4.3. عينة الدراسة

من أجل تحديد حجم العينة تم استخدام معادلة روبيرت ماسون التالية:

$$n = \frac{M}{\left[(S^2 \times (M - 1)) \div pq \right] + 1}$$

M: حجم المجتمع

S: قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05

P: نسبة توافر الخاصية وهي 0.50

Q: النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50

وبعد إدخال حجم المجتمع البالغ (340) من العاملين في كل من البنك العربي، وبنك فلسطين، وبنك القدس، والبنك الوطني، تم إحتساب العينة فبلغت (180) موظف، حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة الميدانية على كامل العينة، إلا انه ولعدة ظروف منها عدم تعبئة الاستبانة بشكل صحيح، وعدم الإستجابة من عدد قليل من مفردات العينة نتيجة ظروف خاصة تم إسترداد (130) إستبانة اعتبرت كعينة ممثلة للمجتمع.

5.3. أداة الدراسة

تكونت هذه الدراسة من مصدر رئيسي تتمثل بالاستبانة الميدانية لغرض تنفيذ الدراسة، حيث تم إعداد (إستبانة) وتطويرها بالإستعانة بالأدبيات السابقة وفق الخطوات التالية:

- صممت الباحثة نموذج الإستبانة بطريقة علمية محكمة حيث تضمنت متغيرات تابعة ومستقلة وديمغرافية.
- قامت الباحثة بصياغة فقرات الإستبانة بالاستعانة بعدد من المراجع المتنوعة من كتب، ودوريات، والاطلاع على الدراسات السابقة.

- الاستفادة من محاضرات وكتيبات منشورة، وكذلك من تقارير ومنشورات المؤسسات المالية المهتمة بقياس بموضوع واقع المخاطر في البنوك وفق معايير بازل II.
- تم عرض الإستبانة بصورتها الأولية على المشرف ومن ثم محكمين من ذوي الإختصاص لمعرفة ما قد يواجه المستجيب على الاستبانة، ومدى فهمهم ل فقراتها بغية تعديلها.
- تكونت الإستبانة بصورتها النهائية من (55) فقرة فعيلة موزعة على ثلاثة مجالات أساسية حددت أوزانها حسب سلم ليكرت الخماسي من (1-5).

1.5.3 صدق أداة الدراسة

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مشرف الاكاديمي لهذه الدراسة، إضافة إلى المحكمين المختصين وفق ما هو مرفق في ملحق رقم (2)، حيث طلب منهم وضع أية ملاحظات يرونها مناسبة وإبداء آرائهم على أداة الدراسة من حيث مدى اتساق الفقرات مع المحاور التي صنفت فيها، ومدى وضوح الصياغة اللغوية والمعنى لهذه الفقرات، وبناءً عليه تم ما يلي:

- حذف الفقرات التي اقترح حذفها اثنان من المحكمين فأكثر.
- إضافة بعض الفقرات التي اقترحها عدد من المحكمين.
- تعديل بعض العبارات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.
- تحديد المجالات التي تنتمي إليها العبارات بدقة.
- بعد إجراء التعديل المحكمين أصبحت الأداة مكونة من (55) فقرة.
- تم حساب معاملات الاستخراج باستخدام أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis) المبني على طريقة المكونات الأساسية (Principal Components)، والتي توضح قيم معاملات الاستخراج لكل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة، حسب كل محور مع الدرجة الكلية لذلك المحور الذي تنتمي إليه الفقرة.

وتعتبر أداة الدراسة بانها تتمتع بدرجة صدق عالية عندما تزيد جميع أو معظم معاملات الاستخراج عن القيمة (0.5)، حيث تتبع هذه الطريقة أسلوب انحدار الفقرات على الدرجة الكلية لها في حساب معاملات الانحدار (الاستخراج)، حيث انه من المعروف إحصائياً بأنه كلما زادت قيمة معامل الانحدار زادت قيمة ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمجال أو المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، مما يدل على زيادة الاتساق أو التناسق الداخلي للفقرات داخل هذا المجال أو المحور، ويتضح من الجدول أدناه ارتفاع جميع هذه القيم عن (0.5) فيما يتعلق بأداة الدراسة المستخدمة، مما يدل على تمتع أداة

الدراسة بصدق عالي، وإن أداة الدراسة المستخدمة قادرة بدرجة مرتفعة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والجدول التالي يوضح نتائج التحليل العاملي.

جدول رقم (1.3): مصفوفة قيم معاملات الاستخراج لفقرات المحور الكلي الخاص بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها

رقم الفقرة	معاملات الاستخراج	رقم الفقرة	معاملات الاستخراج	رقم الفقرة	معاملات الاستخراج
.1	0.881	.20	0.852	.39	0.883
.2	0.762	.21	0.813	.40	0.756
.3	0.776	.22	0.795	.41	0.789
.4	0.806	.23	0.870	.42	0.758
.5	0.860	.24	0.893	.43	0.928
.6	0.764	.25	0.897	.44	0.854
.7	0.818	.26	0.884	.45	0.789
.8	0.844	.27	0.793	.46	0.894
.9	0.835	.28	0.892	.47	0.807
.10	0.782	.29	0.798	.48	0.874
.11	0.831	.30	0.883	.49	0.904
.12	0.815	.31	0.887	.50	0.791
.13	0.828	.32	0.885	.51	0.895
.14	0.877	.33	0.902	.52	0.888
.15	0.880	.34	0.836	.53	0.679
.16	0.796	.35	0.859	.54	0.729
.17	0.894	.36	0.858	.55	0.859
.18	0.913	.37	0.861		
.19	0.878	.38	0.895		

يتبين من البيانات المدرجة بالجدول رقم (1.3) أن معاملات الاستخراج لفقرات المحور الكلي الخاص بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II تراوحت ما بين (0.67-0.91)، وكانت جميع معاملات الاستخراج ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً.

2.5.3. ثبات أداة الدراسة

يعرف ثبات الأداة بأنه "درجة التوافق في علامات مجموعة من الأفراد عند تكرار تطبيق الاختبار، أو صورة مكافئة له على نفس المجموعة" (عبد الحفيظ، باهي، 2000)، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات كرونباخ-ألفا (Cronbach-Alpha) باعتباره مؤشراً على التجانس الداخلي (Consistency)، واستقرت الأداة على (55) فقرة، إذ بلغ معامل الثبات للأداة الكلية بعد هذه العملية (0.95) وفيما يلي جدول يوضح معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة الفرعية:

جدول رقم (2.3): معاملات الثبات كرونباخ ألفا.

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال	12	0.87
تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر	22	0.91
تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق	21	0.87
المحور الكلي	55	0.95

يتضح من الجدول السابق (2.3) بأن قيم معاملات الثبات تراوحت بين (0.87-0.91) عند محاور الدراسة، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج (0.87-0.91) من البيانات والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وهذه القيم اعتبرت مناسبة لأغراض الدراسة، وللأهداف التي وضعت هذه محاورها وفقراتها من أجلها.

6.3 إجراءات تطبيق الدراسة

قامت الباحثة بعدة اجراءات لإتمام هذه الدراسة لخصها بالآتي:

- جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في تحديد مشكلة الدراسة.
- تحديد مجتمع الدراسة، وإختيار العينة من هذا المجتمع، وتوضيح حجم العينة وأسلوب إختيارها.
- جمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المبحوثين بواسطة أداة الدراسة "الاستبانة" بطريقة منظمة ودقيقة، وقامت بإدارة إستبيان هذه الدراسة للحصول على نتائج أكثر مصداقية، ومن ثم إجراء زيارات ميدانية للجامعات لمن تم إختيارهم ضمن عينة الدراسة.
- بعد جمع البيانات قامت الباحثة بتفريغ الاستجابات، وعددها (130) إستبانة، واستخراج النتائج بالاستعانة ببرنامج الحزمة الاحصائية المعروفة بإسم الـ (SPSS) للمعالجات الإحصائية إصدار

رقم (SPSS Statistics 25)، ثم قام بتفسير النتائج والتعليق عليها، ومن ثم استخلصت النتائج والاستنتاجات والتوصيات منها.

7.3 أساليب المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، وتفرغ استجابات أفراد العينة وإدخالها إلى الحاسب الآلي، تم معالجتها باستخدام برنامج (Statistical Package for the Social Sciences) بهدف الحصول على معالجات إحصائية دقيقة للبيانات المتوفرة، تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام معينة أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة كبيرة جدا 5 درجات، الإجابة كبيرة 4 درجات، الإجابة محايد ثلاث درجات، الإجابة غير موافق درجتين، والإجابة غير موافق بشدة أعطيت درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة التقدير للإجابة الخاصة بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها.

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف وتحديد مستوى التقدير، وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، عن طريق استخدام إختبار "T-Test" للعينات المستقلة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة وإختبار تحليل التباين الأحادي (-One Way ANOVA)، وتم استخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا لفحص ثبات أداة الدراسة ومعاملات الاستخراج بطريقة التحليل العاملي المبني على طريقة المكونات الأساسية (Components Principal) لفحص صدق أداة الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4 المقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي هدفت للتعرف إلى واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها، وذلك من خلال وصف بيانات المبحوثين (عينة الدراسة) والإجابة على أسئلتها وفحص فرضياتها:

2.4 وصف بيانات المبحوثين (عينة الدراسة).

فيما يلي عرض لنتائج التحليل المتعلقة بالمتغيرات الضابطة الخاصة بالمبحوثين (عينة الدراسة) وهي كما يلي:

جدول رقم (1.4): توزيع أفراد العينة بحسب الجنس.

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
38.5	50	نكر

61.5	80	انثى
100.0	130	المجموع

يتضح من الجدول رقم (1.4) ان ما نسبته 38.5% من مفردات العينة كانوا ذكراً، وان ما نسبته 61.5% منهم اناث.

جدول رقم (2.4): توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤهل العلمي.

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
40.8	53	بكالوريوس فأقل
56.9	74	ماجستير
2.3	3	دكتوراه
100.0	130	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2.4) ان ما نسبته 40.8% من افراد العينة مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس فأقل، في حين ان ما نسبته 56.9% منهم مؤهلاتهم العلمية ماجستير، وان 2.3% منهم من حملة الدكتوراه.

جدول رقم (3.4): توزيع أفراد العينة بحسب متغير المسمى الوظيفي.

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
19.2	25	مدير دائرة
16.2	21	نائب مدير دائرة
27.7	36	رئيس قسم
36.9	48	مفتش / مراقب فرع
100.0	130	المجموع

يتضح من الجدول رقم (3.4) ان ما نسبته 19.2% من افراد العينة يعملون في بوظيفة مدير دائرة، في حين ان ما نسبته 16.2% منهم يعملون بوظيفة نائب مدير دائرة ، وان ما نسبته 27.7% منهم يعملون بوظيفة رئيس قسم، في حين أن ما نسبته 36.9% يعملون بوظيفة مفتش/ مراقب فرع.

جدول رقم (4.4): توزيع أفراد العينة بحسب متغير عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	25	19.2
من 5-أقل من 10 سنوات	42	32.3
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	27	20.8
15 سنة فأكثر	36	27.7
المجموع	130	100.0

يتضح من الجدول رقم (4.4) ان ما نسبته 19.2% من افراد العينة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن ما نسبته 32.3% سنوات خبرتهم (من 5- أقل من 10 سنوات)، وأن ما نسبته 20.8% سنوات خبرتهم من (10 سنوات الى أقل من 15 سنة)، في حين أن ما نسبته 27.7% سنوات خبرتهم تزيد عن 15 سنة.

3.4 النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها:

لتسهيل عملية عرض النتائج، فقد تم إعادة توزيع درجات السلم الخماسي ليكثرت كما يأتي:

جدول رقم (5.4): مفتاح التصحيح الخماسي

بدرجة منخفضة جداً.	1.80 – 1.00
بدرجة منخفضة.	2.60 – 1.81
بدرجة متوسطة.	3.40 – 2.61
بدرجة كبيرة.	4.20 – 3.41
بدرجة كبيرة جداً.	5 – 4.21

يوضح الجدول رقم (5.4) طرق توزيع المقياس حيث انه بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزان اتجاهاتهم من (1-5)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي 1 من أعلى قيمة وهي 5 وهو ما يسمى المدى، ثم تمت قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 5 ليصبح الناتج $0.8 = 4/5$ ، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداء من أدنى قيمة وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد الحالة أو الاتجاه بالاعتماد على الوسط الحسابي.

1.3.4. واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها.

1.1.3.4 واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على "ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة على سؤال الدراسة السابق، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ودرجة التقدير في واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها، والجدول رقم (6.4) يوضح ذلك.

جدول (6.4): إجابات المبحوثين حول ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة تنازلياً:

الرقم	محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التقدير
1.	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس مخاطر الائتمان، ويلتزم باستمرارية الثبات في التطبيق.	4.53	0.55	12%	كبيرة جداً
2.	يقوم البنك بعمل تصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها وفق ما ورد في اتفاقية بازل.	4.50	0.60	13%	كبيرة جداً
3.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال.	4.43	0.61	13%	كبيرة جداً
4.	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس المخاطر التشغيلية.	4.31	0.58	13%	كبيرة جداً
5.	تطبيق مقررات بازل يؤمن حماية كبيرة لتفادي مخاطر نقص السيولة والخسارة.	4.19	0.79	19%	كبيرة
6.	يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات (قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل).	4.18	0.71	17%	كبيرة
7.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر الائتمانية.	4.16	0.57	13%	كبيرة
8.	تراعي إدارة البنك تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الهبوط في قيمة الأصول.	4.14	0.61	14%	كبيرة
9.	يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك.	4.11	0.65	15%	كبيرة

10.	تراعي إدارة البنك توجيه الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.	3.93	0.82	20%	كبيرة
11.	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.	3.93	0.74	19%	كبيرة
12.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر (التشغيل، السوق).	3.78	0.86	22%	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.18	0.44	10%	كبيرة

أظهرت نتائج جدول (6.4) ان معامل الاختلاف بمحور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) تراوحت ما بين (12% إلى 22%) وهذه الفروقات ليست كبيرة وكان معامل الاختلاف للدرجة الكلية (10%)، ومن هنا تؤكد الباحثة ان هناك ثقة كبيرة بهذا المحور من قبل أفراد عينة الدراسة في كل من البنوك التجارية الفلسطينية "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" كونه معامل الاختلاف قليل ولا يوجد به تشتت عالي، حيث حظيت الفقرة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسابعة بأقل معامل اختلاف عن بقية الفقرات، وهذا يدل على ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية لديهم درجة ثقة عالية بأهمية إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II ضمن محور مدى توفر المتطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

تبين من نتائج الجدول (6.4) ان الفقرة التي حظيت بأعلى متوسط حسابي في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) كانت الفقرة التي تنص (يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس مخاطر الائتمان، ويلتزم باستمرارية الثبات في التطبيق)، حيث حظيت بمتوسط حسابي قدره (4.53)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وبلغت قيمة الانحراف المعياري لها (0.55) وبمعامل اختلاف قدره (12%)، وتغزو الباحثة ذلك بسبب ان افراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" يؤكدون على أهمية هذا المحور في أن سلطة النقد تحض البنوك وبشكل دائم وتراقب عملهم في سبيل تحديد المستويات الدنيا من رأس المال من خلال اختيار منهجية معتمدة دولياً ترتب من خلالها مستويات للحد الأدنى لرأس المال، ولها حرية في وضع منهجية داخلية وتكميلية لكفاية رأس المال العامل، كل ذلك لضمان توفير إدارة مخاطر إئتمانية ناجعة على مستوى البنوك العاملة في فلسطين لا سيما (العربي، وفلسطين، والقدس والوطني)، حيث أن توفر حد لمستوى كفاية رأس المال يمكن هذه البنوك من اجراء عملياتها المالية ومنح الائتمان، ويضمن لها القدرة على مواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن الاعمال المالية وغير المالية التي يمكن أن يتعرض لها البنك خلال وجوده في بيئة عمل غير مستقلة، وخصوصاً ضمن بيئة العمل الفلسطينية التي يشوبها تقلبات متنوعة.

كما ونجد من جدول (6.4) أن الفقرة التي تنص (يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر "التشغيل، السوق") قد حظيت بأقل متوسط حسابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.78)، وبدرجة تقدير كبيرة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.86)، وبمعامل اختلاف قدره (22%)، وقد كان المتوسط منسجم مع المتوسطات العامة على الرغم من إنخفاضه بشكل بسيط في هذه الفقرة، وتعزو الباحثة ذلك بسبب أن العاملين في هذه البنوك "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" يؤكدون التزام البنوك العاملة من خلال تحسينات المخصصات باستخدام مدخل التصنيفات الداخلية (IRB) والذي بدوره يعمل على قياس احتمالية تعثر المقترضين وحجم الخسائر المتوقعة والذي له انعكاس حقيقي على إجراء نسب التسعير على الاقراض في البنوك الفلسطينية في بيئة مصرفية منافسة.

يتضح من إجابات المبحوثين على هذا المحور الوارد في الجدول رقم (6.4) الخاص بمحور (مدى توفر المتطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) ان قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور قد بلغت حوالي (4.18) وبدرجة تقدير كبيرة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.44)، وبمعامل اختلاف قدره (10%)، وهنا تؤكد الباحثة على ان العاملين في البنك "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" لديهم درجة عالية من الوعي والادراك تجاه أهمية هذا المحور المتعلق بالجانب الخاص بتوفير متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال قيام سلطة النقد الفلسطينية بوضع سياسات وإجراءات خاصة لعمل البنوك وفق معايير بازل II قادرة على أن تقوم البنوك بوضع مستويات أعلى للحد الأدنى لرأس المال، ومقاييس تكميلية أخرى مساندة له وبما يفوق مستويات الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وذلك للنهوض بالقطاع المصرفي وإدارة مخاطر بكفاءة وفعالية، حيث الزمت اتفاقية بازل البنوك بتطوير أساليب قياس المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى الأخذ بالاعتبار للمخاطر التشغيلية، وقامت بتحديد أساليب لقياس المخاطر الائتمانية، وأساليب لقياس المخاطر التشغيلية وأساليب قياس المخاطر السوقية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (مصباح، 2018) والتي توصلت إلى أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يتوفر فيه المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى توفر سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، كذلك يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق كما يتم تطبيق كل من نسبة الرافعة المالية ونسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها.

2.1.3.4. واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على "واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها"؟.

للإجابة على سؤال الدراسة السابق، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ودرجة التقدير في واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها، والجدول رقم (3.4-أ-ب) يوضح ذلك.

جدول (4.7.4): إجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة تنازلياً:

الرقم	محور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التقدير
1.	يملك البنك أنظمة رقابة داخلية (محددة وواضحة) لتقييم كفاية رأس المال والاحتياجات.	4.27	0.73	17%	كبيرة جداً
2.	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.	4.25	0.70	16%	كبيرة جداً
3.	يتم اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر التي تواجه البنك حسب (درجة الأمان والتكلفة اللازمة).	4.23	0.76	18%	كبيرة جداً
4.	يملك البنك سياسات (محددة وواضحة) بما يتعلق بتوزيع رأس المال.	4.18	0.56	13%	كبيرة
5.	ترفع الإدارة العليا تقارير دورية سنوية إلى الهيئة العامة للمساهمين حول كل من المخاطر (الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق).	4.17	0.61	14%	كبيرة
6.	يقوم البنك بعمل دورات تثقيفية للعاملين في مجال إدارة المخاطر.	4.13	0.64	15%	كبيرة
7.	يتوفر لدى البنك سياسة داخلية (مكتوبة ومحددة) لإدارة المخاطر.	4.13	0.69	16%	كبيرة
8.	يضع البنك سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.	4.13	0.751	18%	كبيرة
9.	يتوفر لدى البنك نظم رقابية تعزز عمليات (الرقابة والمتابعة) للعمليات المرتبطة بمخاطر (التشغيل، السوق، الائتمان).	4.10	0.59	14%	كبيرة
10.	يتم رفع تقارير دورية لسلطة النقد حول المخاطر ومدى الامتثال للقوانين والتعليمات.	4.09	0.75	18%	كبيرة
11.	يملك البنك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا	4.05	0.88	21%	كبيرة

				على إدارة المخاطر.
كبيرة	14%	0.57	4.05	12. يقوم البنك بتقويم (التقييمات والاستراتيجيات) الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء البنك بمتطلبات رأس المال الرقابية.
كبيرة	18%	0.73	3.99	13. يمتلك البنك نظم داخلية سليمة لتقييم ملائمة رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها.
كبيرة	22%	0.88	3.97	14. توفر سلطة النقد الفلسطينية إطار فعال لتحديد وتقييم وضبط المخاطر.
كبيرة	17%	0.69	3.97	15. يتوفر لدى الهيكل التنظيمي للبنك قسم مستقل ومتخصص بإدارة المخاطر.

جدول (7.4.ب): إجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة تنازلياً:

الرقم	محور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التقدير
16.	يعتمد البنك على الأسلوب النمطي الموحد في قياس مخاطر صيغ التمويل المختلفة.	3.95	0.59	15%	كبيرة
17.	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض.	3.95	0.59	15%	كبيرة
18.	يقوم البنك بإعداد تقارير لسلطة النقد حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.	3.93	0.70	17%	كبيرة
19.	هيكل إدارة المخاطر بالبنك يخضع لوظيفة تدقيق داخلي (فعالة وشاملة ومستقلة) من قبل موظفين اكفاء ومدربين بشكل ملائم.	3.93	0.85	21%	كبيرة
20.	يحتفظ البنك بنسبة ملائمة تفوق الحد الأدنى لمعيار ملائمة رأس المال.	3.90	0.69	17%	كبيرة
21.	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك.	3.90	0.83	21%	كبيرة
22.	يتوفر بالبنك إجراءات عمل متعددة تعالج بوضوح إدارة المخاطر المتنوعة.	3.81	0.64	16%	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.05	0.42	10%	كبيرة

أظهرت نتائج جدول (7.4-أ-ب) ان معامل الاختلاف بمحور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) تراوحت ما بين (13% إلى 22%) وهذه الفروقات ليست كبيرة وكان معامل الاختلاف للدرجة الكلية (10%)، ومن هنا تؤكد الباحثة ان هناك ثقة كبيرة بهذا المحور في كل بنوك "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" كونه معامل الاختلاف قليل ولا يوجد به تشتت عالي، حيث حظيت الفقرة الرابعة، والخامسة، والتاسعة، والثانية عشر بأقل

معامل اختلاف عن بقية الفقرات، وهذا يدل على ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية لديهم درجة ثقة عالية بأهمية إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني.

تبين من نتائج الجدول (7.4-أ-ب) ان الفقرة التي حظيت بأعلى متوسط حسابي في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) كانت الفقرة التي تنص (يملك البنك أنظمة رقابة داخلية "محددة وواضحة" لتقييم كفاية رأس المال والاحتياجات)، حيث حظيت بمتوسط حسابي قدره (4.27)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وبلغت قيمة الانحراف المعياري لها (0.73) وبمعامل اختلاف قدره (17%)، وتغزو الباحثة ذلك بسبب ان افراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" يؤكدون على أهمية هذا المحور من خلال امتلاك البنوك لأنظمة رقابية داخلية مبنية على تطبيق سياسات رقابية من سلطة النقد الفلسطينية هدفها تحقيق الإستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام البنكي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والمستجدات العالمية، وتعزيز الرقابة الفعالة والخروج بتقارير رقابية منسجمة مع إدارة فعالة سواء إدارية أو مالية للمخاطر وفق معايير بازل II والتي كان لها دور بارز وهام لتنسيق الانظمة الرقابية واتخاذها كمعايير للرقابة المصرفية، الامر الذي عزز موقف البنوك في الالتزام بإنظمة وسياسات وخطط واضحة وذكية وإجراءات مبسطة تكفل سلامة عمليات إدارة المخاطر للوصول الى ربحيتها.

كما ونجد من جدول (7.4-أ-ب) ان الفقرة التي تنص (يتوفر بالبنك إجراءات عمل متعددة تعالج بوضوح إدارة المخاطر المتنوعة) قد حظيت بأقل متوسط حسابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.81)، وبدرجة تقدير كبيرة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.64)، وبمعامل اختلاف قدره (16%)، وقد كان المتوسط منسجم مع المتوسطات العامة على الرغم من إنخفاضه بشكل بسيط في هذه الفقرة، وتغزو الباحثة ذلك بسبب أن العاملين في هذه البنوك في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" تعمل على تطبيق سلسلة من الإجراءات الرقابية الداخلية والخارجية الفعالة التي تعالج إدارة المخاطرة المتنوعة سواء المخاطر الائتمانية، أو المخاطر السوقية، أو المخاطر التشغيلية، وما يضمن حقوق المودعين بالبنوك، ويجنب هذه البنوك الوقوع بمخاطر تشغيلية مالية او غير مالية متنوعة، ويضمن لها الاستقرار المالي والقدرة على المنافسة.

يتضح من إجابات المبحوثين على هذا المحور الوارد في الجدول رقم (7.4-أ-ب) الخاص بمحور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني)

ان قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور قد بلغت حوالي (4.05) وبدرجة تقدير كبيرة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.42)، وبمعامل اختلاف قدره (10)، وهنا تؤكد الباحثة على ان العاملين في البنوك التجارية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" لديهم درجة عالية من الوعي والادراك تجاه أهمية هذا المحور المتعلق بتطبيق السياسات الرقابية للتأكد من أن وضعية رأس المال في القطاع المصرفي وكفايته يتوافق بشكل رئيسي مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، من أجل العمل على التدخل بالوقت المناسب بكفاءة وفاعلية، حيث يضمن هذا المحور أملاك البنك رأس مال كافي لتغطية المخاطر، وتشجيع البنوك لاستخدام أفضل الاساليب الخاصة بإدارة المخاطر، والعمل على تطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال ووضع أهداف لرأس المال تتلائم وأنشطة المصرف والمخاطر المحيطة به، لذا فعلى سلطة النقد الفلسطينية التأكد من أن المصارف التي تستخدم التصنيف الداهلي لقياس مخاطر الائتمان وأساليب القياس المتقدمة لقياس مخاطر التشغيل تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات الكمية والنوعية، ولديها القدرة وسرعة التدخل لمنع انخفاض رأس المال الرقابي دون الحد الأدنى المفروض في اتفاقية بازل II واتخاذ الاجراءات المناسب في حال حدوث ذلك، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Xiaofaug ma, 2004) التي خلصت الى أنه باستطاعة المصارف المملوكة للحكومة الصينية أن تتجح في تنفي الإطار الخاص في بازل II من خلال وضع الاستراتيجيات التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية، والترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول وبناء نظام تصنيف داخلي لإدارة المخاطر وكذلك تحسين القدرة على الإشراف، كذلك وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (أبو كمال، 2007) بأن اعتماد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية لإدارة المخاطر، كما يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، بحيث يمكن تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان.

3.1.3.4 واقع واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على "واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها"؟.

للإجابة على سؤال الدراسة السابق، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ودرجة التقدير بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور

(مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها، والجدول رقم (8.4-أ-ب) يوضح ذلك.

جدول (8.4.أ): إجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة تنازلياً:

الرقم	محور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التقدير
1.	يلتزم البنك بقواعد الشفافية وانضباط السوق	4.24	0.55	13%	كبيرة جدا
2.	حماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء أمر مطبق بوجه عام بالبنك.	4.17	0.53	12%	كبيرة
3.	يملك مراقبي سلطة النقد الفلسطينية (خبرات وتقنيات) متطورة لمتابعة تطبيق البنوك الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل.	4.16	0.58	14%	كبيرة
4.	يتوفر لدى البنك نظام (دقيق وسريع) للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى	4.13	0.71	17%	كبيرة
5.	يتم مراقبة الانشطة اليومية من قبل التدقيق الداخلي بشكل مستمر.	4.12	1.00	24%	كبيرة
6.	يقوم البنك بالإفصاح عن (مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال) وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل.	4.11	0.60	14%	كبيرة
7.	يتم الإفصاح بالقوائم المالية المنشورة عن (عمليات تقييم المخاطر والاستراتيجيات وإدارتها وتسييرها).	4.10	0.58	14%	كبيرة
8.	يتبع البنك سياسة التنوع (عدم التركيز على عميل واحد، أو نوع قرص معين).	4.07	0.81	19%	كبيرة
9.	تقوم سلطة النقد بإلزام البنوك بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.	4.06	0.73	18%	كبيرة
10.	يقوم البنك بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها.	4.04	0.80	19%	كبيرة
11.	يتيح البنك للمشاركين في السوق المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.	4.04	0.65	16%	كبيرة
12.	يقوم البنك بالإفصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم الأصول والتزامات البنك.	4.03	0.85	21%	كبيرة
13.	يلتزم البنك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الأسواق.	400	0.84	21%	كبيرة
14.	تتوفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	3.99	0.75	18%	كبيرة
15.	تطلب السلطة الرقابية من البنوك الإفصاح عن (الطرق	3.96	0.48	12%	كبيرة

				والأساليب) المطبقة لتقدير المخاطر واحتساب كفاية رأس المال.
كبيرة	18%	0.74	3.95	16. يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن هيكل وحجم أمواله الخاصة.
كبيرة	20%	0.82	3.93	17. يتوفر إجراءات عمل لتنفيذ كافة الأنشطة المصرفية.
كبيرة	25%	1.00	3.86	18. يمتلك البنك نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخلياً مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء (حجم المخاطر وخطة العمل).

جدول (8.4.ب): إجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة تنازلياً:

الرقم	محور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التقدير
19.	يتبع البنك سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة تبين توجهات الإفصاح لدى البنك، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح.	3.84	0.67	17%	كبيرة
20.	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن رأس المال "هيكل كفاية رأس المال" والتعرض للمخاطر وتقييمها، مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل).	3.73	0.77	20%	كبيرة
21.	يقوم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعايير الرفع المالي.	3.46	0.85	24%	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.00	0.41	10%	كبيرة

أظهرت نتائج جدول (8.4-أ-ب) ان معامل الاختلاف بمحور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) تراوحت ما بين (12% إلى 25%) وهذه الفروقات ليست كبيرة وكان معامل الاختلاف للدرجة الكلية (10%)، ومن هنا تؤكد الباحثة ان هناك ثقة كبيرة بهذا المحور في كل من البنوك التجارية الفلسطينية "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" كونه معامل الاختلاف قليل ولا يوجد به تشتت عالي، حيث حظيت الفقرة الثانية والخامسة عشر بأقل معامل اختلاف عن بقية الفقرات، وهذا يدل على ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية لديهم درجة ثقة عالية بأهمية إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق.

تبين من نتائج الجدول (8.4-أ-ب) ان الفقرة التي حظيت بأعلى متوسط حسابي في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) كانت الفقرة التي تنص (يلتزم البنك بقواعد الشفافية

وانضباط السوق)، حيث حظيت بمتوسط حسابي قدره (4.24)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وبلغت قيمة الانحراف المعياري لها (0.55) وبمعامل اختلاف قدره (13%)، وتغزو الباحثة ذلك بسبب ان افراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" يؤكدون على أهمية هذا المحور خلال مساهمته في جعل عنصر انضباط السوق عنصراً إستراتيجياً لتعزيز وتقوية عنصر الثقة بالقطاع المصرفي بالتعاون التام مع سلطة النقد الفلسطينية تحقيقاً لمتطلبات تطبيق معايير بازل II، حيث أن المصارف التجارية تقوم بالالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بخصوص متطلبات بازل II حيث تقوم بالإفصاح عن الأساليب المتبعة لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية عند حساب نسبة كفاية راس المال بالإضافة إلى خطة الطوارئ التي تعدها لضمان استمرار أعمالها ونشاطاتها في حال حدوث أزمة، بالإضافة الى قيامها بالإفصاح عن سياستها فيما يخص سرية المعلومات والتسهيلات الائتمانية التي جرى إعادة جدولتها خلال السنة المالية ومستوى الخسائر الناتج عن تقلبات أسعار الفائدة.

كما ونجد من جدول (8.4-أ-ب) ان الفقرة التي تنص (يقوم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي) قد حظيت بأقل متوسط حسابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.46)، وبدرجة تقدير كبيرة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.85)، وبمعامل اختلاف قدره (24%)، وقد كان المتوسط منسجم مع المتوسطات العامة على الرغم من إنخفاضه بشكل بسيط في هذه الفقرة، وتغزو الباحثة ذلك بسبب أن العاملين في هذه البنوك في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" يؤكدون بأهمية الإفصاح الدوري من خلال تقديم معلومات دقيقة لبيان المركز المالي للبنوك ليكون مشجعاً لإتباع فضلى الممارسات السليمة لتمكين الشركاء بالسوق المصرفي من تقييم المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك وكيفية إدارتها وعلاقتها برأس المال مما يعود بالنفع والفائدة لتقوية الثقة بالقطاع المصرفي.

يتضح من إجابات المبحوثين على هذا المحور الوارد في الجدول رقم (8.4-أ-ب) الخاص بمحور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) ان قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور قد بلغت حوالي (4.00) وبدرجة تقدير كبيرة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.41)، وبمعامل اختلاف قدره (10%)، وهنا تؤكد الباحثة على ان العاملين في البنوك التجارية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" لديهم درجة عالية من الوعي والادراك تجاه أهمية هذا المحور في انضباط السوق وما يوفره من معلومات دقيقة تمكن القطاع المصرفي من إجراء تقنيات صحيحة للمخاطرة بحيث تتماشى مع المعايير المالية والمحاسبية المتبعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وموائمة ذلك مع الإجراءات القانونية الخاصة التي تلزم البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح

ونشر المعلومات في تقارير مالية تكون متاحة للجميع، حيث يسهم هذا المحور وبشكل رئيسي في تعزيز الشفافية وانضباط السوق وتشجيع المصارف على إتباع الممارسات المصرفية السليمة، وذلك من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بالحكم على مدى كفاية رأسمال المصرف، أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، السياسة المتبعة لتقييم المصرف لأصوله والتزاماته، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Patrick Van Roy, 2005) حول متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات أعلى بالمصارف التي تعتمد على اتفاقية بازل II عن التي تعتمد على اتفاقية بازل I، وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (إشكيرو، 2010) حول عدم التزامات البنوك بقرارات لجنة بازل الثانية وبالأخص الدعامة الثالثة.

4.1.3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها.

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ومستوى التقدير لواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة تنازلياً:

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مستوى التقدير
1.	محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال	4.18	0.445	10%	كبيرة
2.	محور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر	4.05	0.426	10%	كبيرة
3.	محور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق	4.00	0.415	10%	كبيرة
	المحور الكلي	4.08	0.373	9%	كبيرة

أظهرت نتائج جدول (9.4) ان معامل الاختلاف لواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها (9%) وهذه الفروقات ليست كبيرة في كل البنوك "العربي، فلسطين، القدس، الوطني"، حيث نجد أن محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بمعامل اختلاف 10%، ثم محور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر بمعامل اختلاف 10%، وأيضاً بلغ معامل الاختلاف لمحور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق

بمعامل اختلاف 10%، ومن هنا تؤكد الباحثة ان هناك عدة محددات ودعائم تسهم في فاعلية تطبيق إدارة المخاطر بالبنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II، وان المتتبع لهذه المحاور ومعامل الاختلاف لكل محور يجد ان إستجابات أفراد العينة من العاملين في البنوك وعدم تشتتها على المحاور يأتي في ضوء وجود معايير لإدارة المخاطر وفق معايير بازل II، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (المدادحة، 2009) في مدى إستعداد البنوك الأردنية لتطبيق بنود إتفاقية بازل الثانية والتي أظهرت أن لدى البنوك إدارة مستقلة لإدارة المخاطر وارتباط حجم رأس المال في قطاع البنوك بالمخاطر التي تتعرض لها، كذلك التوجيهات الجديدة بشأن كفاية رأس المال سوف تعود بالنفع الكبير على مستوى الرقابة المصرفية بالنسبة للأجهزة الرقابية، وعلى صعيد إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية، كذلك هذه النتيجة تتفق مع دراسة (وهدان، 2017) والتي أسفرت إلى أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، ولكنها تتعارضت مع دراسة (رهيف، 2015) والتي أكدت إلى أن أنه لم يحدد البنك المركزي العراقي المنهج الملائم لأجل احتساب المخاطر، وعدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان وأساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل II وتحديد كفاية رأس المال.

كما يتضح من إجابات المبحوثين في الجدول رقم (9.4) ان محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بلغ المتوسط الحسابي له (4.188)، وانحرافه المعياري (0.44)، وبمعامل اختلاف قدره (10%) وبدرجة تقدير كبيرة، كذلك محور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.053)، وانحرافه المعياري (0.42)، وبمعامل اختلاف قدره (10%) وبدرجة تقدير كبيرة، ايضاً محور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق إنضباط السوق فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.00)، وانحرافه المعياري (0.41)، وبمعامل اختلاف قدره (10%) وبدرجة تقدير كبيرة، ونجد أخيراً ان الدرجة الكلية لواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها كانت كبيرة بوسط حسابي كلي (4.082)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري له (0.41)، وبمعامل اختلاف قدره (9%)، وهنا تؤكد الباحثة على ان العاملين بالبنوك الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" يدركون أهمية ما تقوم به إدارة البنوك الفلسطينية من أجل إدارة المخاطر فيها من خلال تطبيقها للدعائم الرئيسية الخاصة بمعايير بازل II، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العسولي، 2012) التي أشارت إلى قدرة رأس المال على امتصاص وتغطية المخاطر غير المتوقعة نتيجة التزام بتعليمات سلطة النقد، وتتعارض مع دراسة (نجار، 2014) التي توصلت إلى افتقار البنوك إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر

التشغيلية حيث أن إدارتها تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها في إدارة مخاطر القروض، وضعف الإفصاح في البنوك، كذلك التأخر في إرسال التقارير المالية، وعدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف البنوك.

4.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة ومناقشتها:

1.4.4. الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)؟

ولفحص الفرضية أعلاه تم فحص الفرضيات الفرعية كما يلي:

1.1.4.4 الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس".

لفحص هذه الفرضية الخاصة بمتغير الجنس، فقد تم إجراء إختبار (T-Test) للعينات المستقلة، والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار:

جدول (10.4): نتائج إختبار "T-Test" للعينات المستقلة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها بحسب متغير الجنس.

المحاور الرئيسية	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	قيمة T-Test	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال	انثى	50	4.17	0.44	-0.744	128	0.458
	ذكر	80	4.25	0.44			
تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر	انثى	50	4.03	0.44	-0.553	128	0.581
	ذكر	80	4.09	0.41			

0.174	128	1.367	0.44	4.06	50	انثى	تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
			0.39	3.95	80	ذكر	
0.999	128	-0.001	0.39	4.02	50	انثى	الدرجة الكلية
			0.36	4.03	80	ذكر	

يلاحظ من خلال استعراض الجدول (10.4) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس" في جميع محاور الدراسة، ويتفق ذلك مع دراسة (المدادحة، 2009) في إستعداد البنوك الأردنية لتطبيق بنود إتفاقية بازل الثانية"، واستعدادها لتطبيق اتفاقية بازل الثانية من حيث كفاية رأس المال ومن حيث عملية الإشراف والمراجعة والافصاح المالي في البنك والإستجابة لمتطلبات السوق المالي ولالإشراف على تطبيق اتفاقية بازل الثانية.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة التالية (محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، ومحور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، ومحور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بهذه المحاور على التوالي (0.174، 0.581، 0.458)، عند متغير الجنس وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين البنوك الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف أجناسهم لديهم مستويات جيدة من المعرفة بالاجراءات التي تقوم بها البنوك الفلسطينية في سبيل تطبق معايير بازل II لإدارة المخاطر من خلال التزامها بمقررات لجنة بازل المتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل والسوق، إضافة الى كفاية رأس المال للتحوط من المخاطر الإئتمانية وكيفية إدارة هذه البنوك في تكوين مخصصات كافية لمقابلات أي تخفيضات أو هبوط في قيمة الأصول، كما يدرك أفراد عينة الدراسة وبشكل ملموس بقيام البنوك الفلسطينية بوضع نظم داخلية متينة وسليمة لتقييم ملائمة رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها، وبما يتواءم ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية في توفير رقابية تعزز عمليات المتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، والتسويقية، والإئتمانية ورفع نتائج المتابعة والتقييم للإدارة العليا بتقارير دورية سنوية وإحاطة الهيئات العامة للمساهمين بطبيعة المخاطر والإجراءات التي تتبعها البنوك في تخصيص أقسام مستقلة ومتخصصة في إدارة المخاطر، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

كما تعزو الباحثة وحسب ما أفاد به افراد عينة الدراسة بأن البنوك الفلسطينية تمارس تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق معايير بازل II من خلال قيامها بالإفصاح عن مكونات رأس

المال ونسبة كفايته وفقاً لما ورد بمقررات اتفاقية بازل، بالإضافة الى ما توفره من سبل تعاون مثمر مع سلطة النقد الفلسطينية لمراقبيها من خلال الذين يمتلكون الكفاءات والخبرات والقدرات اللازمة والمتطورة لمتابعة تطبيقها لمتطلبات الإفصاحات المطلوبة وفق مقررات بازل II وحماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء بشكل شفاف وعادل من خلال إتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال البنك بنوعية وحجم مخاطر الائتمان، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بها (0.999) عند متغير الجنس وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف أجناسهم يدركون ما تقوم به البنوك التجارية الفلسطينية من إجراءات لإدارة المخاطر وفق معيار بازل II سواء بما تحققه من توفر متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وتطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، كذلك تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق)، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

2.1.4.4 الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على انه "والتي تنص على انه" لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

لفحص هذه الفرضية الخاصة بمتغير بالمؤهل العلمي، فقد تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي (One way- ANOVA) لإختبار مستوى دلالة الفروق بين إستجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول التالية توضح نتائج هذا الإختبار:

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها بحسب متغير المؤهل العلمي.

المتوسطات الحسابية			المحاور
دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس فأقل	
3.611	4.199	4.206	توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال
3.954	4.052	4.060	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر

3.730	3.968	4.071	تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
3.765	4.073	4.112	الدرجة الكلية

أظهرت بيانات جدول (11.4) المتوسطات الحسابية الخاصة بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II حسب متغير المؤهل العلمي، حيث يلاحظ من هذه القيم بأن معظم المتوسطات الحسابية درجاتها مرتفعة.

جدول (12.4): نتائج إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحاور الرئيسية
0.074	2.654	.512	2	1.025	بين المجموعات	توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال
		.193	127	24.524	داخل المجموعات	
			129	25.549	المجموع	
0.918	.086	.016	2	.032	بين المجموعات	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر
		.184	127	23.400	داخل المجموعات	
			129	23.432	المجموع	
0.201	1.624	.278	2	.556	بين المجموعات	تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
		.171	127	21.747	داخل المجموعات	
			129	22.303	المجموع	
0.283	1.277	.177	2	.355	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.139	127	17.659	داخل المجموعات	
			129	18.014	المجموع	

يلاحظ من خلال استعراض الجدول (12.4) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات الباحثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي" في جميع محاور الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (بوزيدي، 2017) والتي أظهرت أن إدارة المخاطر تقوم بتخطيط ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال تقارير تسجل فيها كل ما يخص المخاطر وتقديرات وحلول حول المخاطر.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة التالية (محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، ومحور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، ومحور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بهذه المحاور على التوالي (0.0.74، 0.918، 0.201)، عند متغير المؤهل العلمي وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين البنوك الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف مؤهلاتهم العلمية لديهم مستويات جيدة من الفهم والادراك تجاه ما تقوم به البنوك بإدارة المخاطرة وفق معايير بازل II من خلال إحتفاظها بنسب سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل موجهة بذلك الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها بأي وقت من العام حيث أن البنوك تطبق مخاطر الائتمان ملتزمة بإستمرارية الثبات في التطبيق وقياس المخاطر التشغيلية كما ورد في معايير بازل II، كذلك تقوم البنوك بإدارة مخاطرها وفق معايير بازل II من خلال أملاكها سياسات واضحة ومحددة لرأس المال وما تحتفظ به البنوك من نسب ملائمة تفوق الحدود الدنيا لمعيار ملائمة رأس المال في ظل إجراءات عمل واضحة تعالج إدارة مخاطرها المتنوعة هذا من جهة ومن جهة أخرى تفصح البنوك عن قوائمها المالية المنشورة وعن عملياتها في تقييم المخاطر وإستراتيجيات إدارتها، إضافة الى قيام البنوك بكافة إجراءات العمل الخاصة بإدارة المخاطر وفق معايير بازل II، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية المفترضة.

كما تعزو الباحثة وحسب ما أفاد به افراد عينة الدراسة بأن البنوك تمارس تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق إنضباط السوق وفق معايير بازل II حيث أفاد افراد العينة وعلى اختلاف مؤهلاتهم العلمية بأن البنوك الفلسطينية من خلال دوائر الرقابة والتفتيش المنتشرة فيها والتي تتواءم وتتفق مع توجهات سلطة النقد الفلسطينية بالإفصاح عن الطرق والأساليب التي تطبقها لتقدير المخاطر واحتساب كفاية رأس المال، كذلك الإفصاح عن القوائم المالية المنشورة عن رأس المال (هيكل كفاية رأس المال) والتعرض للمخاطر وتقييمها، ومخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل)، والإفصاح عن القوائم المالية المنشورة عن هيكل وحجم أمواله الخاصة كذلك الإجراءات المفصح عنها والتي يصادق عليها مجالس إدارات البنوك من وجهات للإفصاح والضوابط الداخلية لعمليات الإفصاح وبما يتفق وتطبيق إجراءات إدارة المخاطر وفق معايير بازل II، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية المفترضة.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بها (0.283) عند متغير المؤهل العلمي وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية

الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف مؤهلاتهم العلمية لديهم مستويات جيدة من الالمام تجاه الدور الذي تقوم به هذه البنوك، من إجراءات لإدارة المخاطر وفق معيار بازل II سواء بما تحقّقه من توفر متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وتطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، كذلك تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

3.1.4.4 الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي".
 لفحص هذه الفرضية الخاصة بمتغير المسمى الوظيفي، فقد تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي (One way- ANOVA) لإختبار مستوى دلالة الفروق بين إستجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول التالية توضح نتائج هذا الإختبار:

جدول (13.4): المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها بحسب متغير المسمى الوظيفي.

المتوسطات الحسابية				المحاور
مفتس/ مراقب فرع	رئيس قسم	نائب مدير دائرة	مدير دائرة	
4.237	4.206	4.023	4.206	توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال
4.064	4.131	3.831	4.107	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر
4.098	3.965	3.913	3.958	تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
4.133	4.101	3.922	4.090	الدرجة الكلية

أظهرت بيانات جدول (13.4) المتوسطات الحسابية الخاصة بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها حسب المسمى الوظيفي، حيث يلاحظ من هذه القيم بان معظم المتوسطات الحسابية درجاتها مرتفعة.

جدول (أ.14.4): نتائج إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحاور الرئيسية
----------------------------	-----------	-------------------	-----------------	-------------------	--------------	------------------

0.315	1.193	.235	3	.706	بين المجموعات	توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال
		.197	126	24.844	داخل المجموعات	
			129	25.549	المجموع	
0.060	2.535	.445	3	1.334	بين المجموعات	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر
		.175	126	22.098	داخل المجموعات	
			129	23.432	المجموع	
0.256	1.366	.234	3	.702	بين المجموعات	تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
		.171	126	21.601	داخل المجموعات	
			129	22.303	المجموع	

جدول (14.4.ب): نتائج إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحاور الرئيسية
0.186	1.631	.224	3	.673	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.138	126	17.340	داخل المجموعات	
			129	18.014	المجموع	

يلاحظ من خلال استعراض الجدول (14.4.أ.ب) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي" في جميع محاور الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عودة، 2018) والتي أكدت إلى وجود أهمية وقيمة كبيرة لتطبيق اتفاقية بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها في البنوك التجارية في فلسطين، وتمتع العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية بمستويات جيدة من تطبيق اتفاقية بازل II لإدارة المخاطر الائتمانية والحد منها.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة التالية (محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، ومحور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، ومحور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بهذه المحاور على التوالي (0.315، 0.060، 0.256)، عند متغير المسمى الوظيفي وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين البنوك الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف مسمياتهم الوظيفية سواء أكانوا (مدراء، أو نواب، أو رؤساء أقسام، أو مفتشين ومراقبين) لديهم مستويات جيدة

وملتزمون بتطبيق إدارة المخاطر وفق معايير بازل II من الفهم والادراك تجاه الدور الذي تقوم به هذه البنوك من إدارة مخاطرها وفق معايير بازل II حيث تطبق الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس المخاطر التشغيلية، وتعمل على تصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها كل ذلك يعمل على تأمين وحماية قصوى لتقاضي مخاطر نقص السيولة والخسارة فيها، إضافة الى أنها تراعي توجيه الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها، وقياس المخاطر التشغيلية، وتصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها وفق ما ورد في اتفاقية بازل، إضافة الى امتلاكها لأنظمة رقابية صارمة محددة وواضحة لتقييم كفاية رأس المال والاحتياجات بضوء سياسات داخلية وإجراءات مكتوبة لإدارة المخاطر مستندة الى وسائل مراجعة داخلية للاتئمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

وتشير النتائج ان الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية قد بلغت (0.186) عند متغير المسميات الوظيفية وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتغزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية الفلسطينية على اختلاف مسمياتهم الوظيفية لديهم مستويات جيدة من الالمام تجاه الدور الذي تقوم به هذه البنوك في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني"، من إجراءات لإدارة المخاطر وفق معيار بازل II سواء بما تحققه من توفر متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وتطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، كذلك تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق)، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

4.1.4.4 الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

لفحص هذه الفرضية الخاصة بمتغير سنوات الخبرة، فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One way- ANOVA) لإختبار مستوى دلالة الفروق بين إستجابات أفراد عينة الدراسة، والجدأول التالية توضح نتائج هذا الإختبار:

جدول (15.4): المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها بحسب متغير سنوات الخبرة.

المتوسطات الحسابية				المحاور
أقل من 5	من 5 - أقل	من 10 - أقل	15 سنة	

سنوات	من 10 سنة	من 15 سنة	فأكثر	
4.116	4.248	4.197	4.162	توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال
3.976	4.105	4.087	4.021	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر
3.921	4.031	4.035	4.007	تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
4.005	4.128	4.106	4.063	الدرجة الكلية

أظهرت بيانات جدول (15.4) المتوسطات الحسابية الخاصة بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها حسب متغير سنوات الخبرة، حيث يلاحظ من هذه القيم بان معظم المتوسطات الحسابية درجاتها مرتفعة.

جدول (16.4): نتائج إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

المحاور الرئيسية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال	بين المجموعات	.305	3	.102	.508	0.678
	داخل المجموعات	25.244	126	.200		
	المجموع	25.549	129			
تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر	بين المجموعات	.328	3	.109	.597	0.618
	داخل المجموعات	23.103	126	.183		
	المجموع	23.432	129			
تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق	بين المجموعات	.228	3	.076	.433	0.730
	داخل المجموعات	22.075	126	.175		
	المجموع	22.303	129			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.267	3	.089	.631	0.596
	داخل المجموعات	17.747	126	.141		
	المجموع	18.014	129			

يلاحظ من خلال استعراض الجدول (16.4) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص انه "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إستجابات الباحثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة" في جميع محاور الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (مصباح، 2018) والتي توصلت إلى أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يتوفر فيه المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وما طرأ عليها من تطورات بالإضافة إلى توفر سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل

وتطوراتها، كذلك يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق كما يتم تطبيق كل من نسبة الرافعة المالية ونسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة التالية (محور توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، ومحور تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، ومحور تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بهذه المحاور على التوالي (0.678، 0.618، 0.730)، عند متغير سنوات الخبرة وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين البنوك الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف سنوات الخبرة لديهم مستويات جيدة وملتزمون بتطبيق إدارة المخاطر وفق معايير بازل II من الفهم والادراك تجاه الدور الذي تقوم به هذه البنوك من إدارة مخاطرها وفق معايير بازل II حيث تعمل البنوك من خلال سلطة النقد الفلسطينية وإدارات المخاطر فيها، ووحدات الرقابة الداخلية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي خلل أو إنخفاض أو تراجع في رأس المالي العامل فيها وتحقيق ثبات متوازن في معدلات كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل الذي يعتبر وسيلة ضمان وأداة لربحية البنوك التجارية في فلسطين.

كما تعزو الباحثة وحسب ما أفاد به افراد عينة الدراسة بأن البنوك تمارس رقابة عليا من خلال مجلس ادارة هذه البنوك لادارة المخاطر، من خلال وضع العديد من السياسات والاجراءات والبرامج التدريبية لتمكين العاملين من زيادة مهاراتهم وكفاءاتهم وخبراتهم في إدارة المخاطر، وصولاً لإختيار أنسب الوسائل لإدارة المخاطر في البنوك والوصول الى أقصى درجات الأمان، هذا ولا يتم إغفال سياسات البنوك في طرق الإفصاح الرسمية المعتمدة من مجالس إدارتها ونشر بياناتها المالية والبيانات الخاصة بأساليب إدارة مخاطرها وتوفير هذه البنوك للشركاء في السوق بالمعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية والإفصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم الأصول والإلتزامات والإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها، والإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي، وما تقوم به البنوك من توفير الأنظمة للخروج بالمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى (كفاءتها ومقدرتها) على إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل II، وعليه تم قبول الفرضية المفترضة.

وتشير نتائج التحليل ان الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية قد بلغت الدلالة الاحصائية الخاصة بها (0.596) عند متغير المسميات الوظيفية وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الاحصائية المفترضة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك هو ان أفراد عينة الدراسة من العاملين في البنوك التجارية

الفلسطينية في كل "العربي، فلسطين، القدس، الوطني" على اختلاف سنوات الخبرة لديهم مستويات جيدة من الالمام تجاه الدور الذي تقوم به هذه البنوك، من إجراءات لإدارة المخاطر وفق معيار بازل II سواء بما تحقّقه من توفر متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وتطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، كذلك تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق)، وعلية تم قبول الفرضية المفترضة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

1. يهتم القطاع المصرفي الفلسطيني بتطبيق إدارة المخاطر وفق معايير بازل II من خلال إجراءاتها لإدارة المخاطر بما تحقّقه من توفر متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وتطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر، كذلك تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق.
2. يقوم القطاع المصرفي الفلسطيني بتوفير متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، من قيام سلطة النقد الفلسطينية بوضع سياسات وإجراءات خاصة لعمل البنوك وفق معايير بازل II قادرة وضع مستويات أعلى للحد الأدنى لرأس المال، ومقاييس تكميلية مساندة له وبما يفوق مستويات الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وذلك للنهوض بالقطاع المصرفي وإدارة مخاطر بكفاءة وفعالية.
3. يقوم القطاع المصرفي الفلسطيني بتطبيق السياسات الرقابية للتأكد من أن وضعية رأس المال وكفايته يتوافق بشكل رئيسي مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، من أجل العمل على التدخل بالوقت المناسب بكفاءة وفعالية.

4. يقوم القطاع المصرفي الفلسطيني بضبط السوق من خلال ما يوفره من معلومات دقيقة تمكنه من إجراء تقنيات صحيحة للمخاطرة بحيث تتماشى مع المعايير المالية والمحاسبية المتبعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وموائمة ذلك مع الإجراءات القانونية الخاصة التي تلزم البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح ونشر المعلومات في تقارير مالية تكون متاحة للجميع.

5. تبين عدم وجود فروق معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية في متوسط إستجابات المبحوثين حول واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في جميع محاور الدراسة والدرجة الكلية.

2.5 التوصيات

تأسيساً على النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة، ومن أجل ان تؤدي هذه الدراسة دورها وتتنجز أهدافها على خير وجه، لا بد من تقديم بعض التوصيات وهي كما يلي:

1. أن تقوم إدارة البنوك الفلسطينية بالاهتمام المتزايد بتطوير إستراتيجيات إدارة المخاطر بما ينسجم مع إرشادات الممارسات السليمة لإدارة المخاطر لمقررات لجنة بازل وتطوراتها وبما يتلائم مع حجم ودرجة تطور عملياتها ومستوى المخاطر من خلال إشراف سلطة النقد الفلسطينية.
2. على مدراء البنوك الاستمرار في تعزيز وتطوير دوائر إدارة المخاطر المصرفية فيها، والتأكد المستمر من الالتزامها بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبة، والشفافية والإفصاح.
3. ضرورة إهتمام إدارة البنوك الفلسطينية بعملية الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي تواجهها البنوك، مما يحفزها على تحسين جودة أعمالها، بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي الفلسطيني.
4. يجب على إدارة البنوك ودوائر التمويل أن تهتم أكثر بالإفصاح عن الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر، بأسلوب يسمح للمتعاملين معها باتخاذ القرارات السليمة.
5. تعزيز ممارسات إدارة المصارف الفلسطينية المتعلقة بتطوير الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على المخاطر بأنواعها، وتطوير قدراتهم للتعامل مع آليات قياس وتحديد المخاطر، ومعايير بازل II.
6. ضرورة استمرار سلطة النقد الفلسطينية بالاهتمام بعملية تطوير الانظمة والقوانين التي تحكم العمل المصرفي الفلسطيني، في سبيل دعمه وحمايته وتجنبه أي تعثرات او ازيمات مالية قد تحدث على المستول المحلي او الدولي.

7. ضرورة اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بتهيئة البنوك والكوادر البشرية العاملة فيها وتكييف البيئة القانونية والتشريعية والمؤسسية التي تساعد على الانتقال لتطبيق الأساليب المتقدمة في قياس المخاطر.

3.5 المقترحات البحثية:

1. إعداد دراسات حول فعالية دور سلطة النقد الفلسطينية في الرقابة على القطاع المصرفي الفلسطيني.
2. إعداد دراسة حول تأثير مخاطر (السوق، التشغيل) على كفاءة الجهاز المصرفي الفلسطيني.
3. إعداد دراسة حول الاجراءات المتبعة في القطاع المصرفي الفلسطيني لمواجهة وإدارة المخاطر.
4. إعداد دراسة حول مدى جاهزية النظام المصرفي الفلسطيني لتطبيق توصيات لجنة بازل وتطوراتها.
5. إعداد دراسة حول عملية إدارة المخاطر الالكترونية في البنوك الفلسطينية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو صلاح، مصطفى.(2007): المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.
- أبو كمال، مرفت.(2007): الاسليب الحديثة لادارة مخاطر الائتمان في المصرف وفقاً للمعايير الدولية بازل II حالة تطبيقية: المؤسسات المصرفية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو محيّد، موسى.(2008): مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢، رسالة دكتوراه تخصص المصارف الاسلامية، الأردن.
- أسامة، عزمي وشقيري، نوري.(2015): إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
- إسماعيل، ليندا وحاتم، علي.(2016): دوافع وتحديات اتفاقية بازل II في المصارف التقليدية العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 3، سوريا.
- إشكيرو، محمد.(2010): تقييم المخاطر وآثارها على أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- براج، سهام وكشكوش، إلهام.(2016): تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي- تبسة، الجزائر.

- بلعزوز، بن علي.(2013): إدارة المخاطر، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
- بوزيدي، أمينة.(2017): دور إدارة المخاطر في تفعيل الاداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسلية، الجزائر.
- بوشملة، فاطمة.(2017): دور المعلومات المالية في إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي قالمة، الجزائر.
- جاد الرب، سيد.(2010): إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية، دار الكتب المصرية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر.
- جبر، أسامة.(2019): قياس قدرة البنوك التجارية الاردنية على تحمل الظروف الضاغطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الاردن.
- حاتم.علي.(2016): دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سوريا، رسالة ماجستير منشورة، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 3.
- حماد، طارق.(2007): إدارة المحاطر، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر.
- الخطيب، سمير.(2005): قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، شركة الجلال للطباعة، الاسكندرية، مصر.
- داودي، رجا.(2013): إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- رهيف، بلسم.(2015): إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل II، رسالة ماجستير منشورة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 46.
- شعبان، فرح.(2014): دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- شقيري، نوري وآخرون.(2012): إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الكعبة الاولى، عمان، الاردن.
- الشمري، صادق.(2013): استراتيجيات ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- طهراوي، أسماء وبن حبيب، عبد الرازق.(2013): إدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1، المجلد 19.
- عبد الحفيظ، إخلص وباهي، مصطفى.(2000): طرق البحث والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.

- عبد الحميد، عبد اللطيف.(2010): البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر.
- عبد العزيز، عبد الجبار.(2018): مخاطر الائتمان وأثرها في ربحية المؤسسة المصرفية، المجلة الاكاديمية لجامعة نونوز، المجلد 7، العدد 1.
- العسولي، جمال الدين.(2012): حوكمة الجهاز المصرفي وانعكاسها على الاداء المصرفي الفلسطيني من وجهة نظر المختصين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.
- عودة، عاصم.(2018): دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الغلطة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، فلسطين.
- قواسمة، ثلجي.(2019): مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- لعراف، فائزة.(2017): مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
- المدادحة، ماهر.(2009): مدى استعداد البنوك الاردنية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.
- مسعود، امانى.(2014): أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الاردن.
- مصبح، حمدي.(2018): واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة.(2007): المخاطر الائتمانية: تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاديات المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، المجلد 7، العدد 1.
- مقداد، سامي.(2012): الأسباب الحقيقية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة وأهم الاجراءات العالمية في مواجهتها، مقدمة لمؤتمر الاقتصادي الاسلامي والبدائل المتاحة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية.(2020): التقرير السنوي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

- موسى، شقيري ونور، محمود وحداد، وسيم وذيب، سوزان.(2012): إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الاولى، الاردن.
- نجار، حياة.(2014): إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل بدراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر .
- هبال، عادل.(2012): إشكاليات القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر .
- وهدان، ثائر.(2017): أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الاردن.

المراجع الاجنبية

- Bessis, J (2015), Risk Management in Banking, (1st ed.), Wiley.
- Damodaran, (2015), Country Risk: Determinants, Measures and Implications, Stern School of Busines.
- Goodhart, Charles, (2011), The Basel Committee on Banking Supervision A History of the Early Years, 1974–1997, Cambridge University Press.
- International Monetary Fund – IMF, (2016), Stress Testing the Banking Sector Technical Note <https://www.imf.org/external/np/fsap/fssa.aspx>.
- Iverson, (2013), Strategic Risk Management, Wiley.
- Kapusuzoglu and Karan, (2013), The Effect of the Exchange Rate Risk on the Stock Prices of the Energy Companies, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 5, No. 2, pp. 106-116.
- Kentaro, tamura, (2005). Challenges to Japanese compliance with the basel capital accord “Domestic Politics international Banking standards.
- Kofman, Jason, (2004), The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance, January 2004. www.moodyskmv.com.
- Michel Pébereau, « les en Joux de la réforme du ratio de solvabilité » revue d'économie financière, n°73, volume 4-2003, pp130-131.
- Patrick van Roy , (2005). Gredit rating and the standardized approach to credit risk in Basel II, working paper, European courted Bank.
- Saunders, M and Lewis, P and Thornhill, A. (2012), Research methods for business students -5th ed. Pearson.
- Weston. J, Besley. S, (1996). Essentials of Managerial Finance University of California, Los Anglos, the Dryden press.
- Xiaofaug ma, (2004). The new basel capital accord and risk management of chirese state – owned commercial bank.



ملحق 1: الاستبانة بصورتها النهائية

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان

واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الأعمال والاقتصاد / جامعة القدس.

وقد صممت هذه الإستبانة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة، راجيةً منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بصدق وموضوعية لتفي بالغرض الذي أعدت من أجله، علماً بأن المعلومات التي ستدلي بها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط، وسوف تحظى بالسرية التامة.

شاكراً لكم جهودكم وحسن تعاونكم

الباحثة: جنان الملك

إشراف الدكتور: أحمد حرز الله

تعليمات للمبحوثين:

- ✓ يرجى قراءة العناوين والشرح.
✓ يرجى وضع إشارة (X) أمام الخيار الأكثر ملائمة بك حسب خبرتك في مجالات الدراسة.
✓ يرجى مراعاة الدقة في قراءة بنود الاستبانة.

القسم الأول: البيانات الأساسية

أخي الكريم/أختي الكريمة: يحتوي هذا القسم على البيانات الشخصية الخاصة بك، الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة التي تناسبك:

1. الجنس:

1.1 ذكر 2.1 أنثى

2. المؤهل العلمي:

1.2 بكالوريوس فأقل 2.2 ماجستير
3.2 دكتورة

3. المسمى الوظيفي:

1.3 مدير دائرة 2.3 نائب مدير دائرة
3.3 رئيس قسم 4.3 مفتش/ مراقب فرع

4. عدد سنوات الخبرة:

1.4 أقل من 5 سنوات 2.4 من 5 - أقل من 10 سنة

القسم الثاني: فقرات الإستبانة

فيما يأتي مجموعة من الفقرات عن واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II، وعليه تتمنى الباحثة عليكم وضع إشارة (X) مقابل كل فقرة وتحت درجة موافقتك عليها.

رقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	نوعاً ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الاول: مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني.						
1.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال.					
2.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر الائتمانية.					
3.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل المتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر (التشغيل، السوق)					
4.	تراعي إدارة البنك تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الهبوط في قيمة الأصول.					
5.	يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات (قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل).					
6.	تراعي إدارة البنك توجيه الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.					

					22. يتوفر لدى البنك سياسة داخلية (مكتوبة ومحددة) لإدارة المخاطر.
					23. تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
					24. يضع البنك سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.
					25. يقوم البنك بعمل دورات تثقيفية للعاملين في مجال ادارة المخاطر.
					26. يتم اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر التي تواجه البنك حسب (درجة الأمان والتكلفة اللازمة).
					27. يمتلك البنك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر.
					28. يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك.
درجة الموافقة					الفقرة
غير موافقة، بشدة	غير موافق	نوعاً ما	موافق	موافق بشدة	
					29. هيكل إدارة المخاطر بالبنك يخضع لوظيفة تدقيق داخلي (فعالة وشاملة ومستقلة) من قبل موظفين اكفاء ومدربين بشكل ملائم.
					30. يقوم البنك بإعداد تقارير لسلطة النقد حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.
					31. يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض.
					32. توفر سلطة النقد الفلسطينية إطار فعال لتحديد وتقييم وضبط المخاطر.
					33. يتم رفع تقارير دورية لسلطة النقد حول المخاطر ومدى الامتثال للقوانين والتعليمات.
					34. يعتمد البنك على الأسلوب النمطي الموحد في قياس مخاطر صيغ التمويل المختلفة.
المجال الثالث: مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق					
					35. يقوم البنك بالإفصاح عن (مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال) وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل.
					36. يمتلك مراقبي سلطة النقد الفلسطينية (خبرات وتقنيات) متطورة لمتابعة تطبيق البنوك الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل.
					37. حماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء أمر مطبق بوجه عام بالبنك.

					38. يلتزم البنك بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال البنك (نوعية وحجم مخاطر الائتمان، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات)
					39. تطلب السلطة الرقابية من البنوك الإفصاح عن (الطرق والأساليب) التي تطبقها لتقدير المخاطر واحتساب كفاية رأس المال.
					40. يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن رأس المال (هيكل كفاية رأس المال) والتعرض للمخاطر وتقييمها، مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل).
					41. يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن هيكل وحجم أمواله الخاصة.
					42. يتم الإفصاح بالقوائم المالية المنشورة عن (عمليات تقييم المخاطر والاستراتيجيات وإدارتها وتسييرها).
درجة الموافقة					
					الفقرة
					مؤامق بشدة
					مؤامق
					نوعاً ما
					غير مؤامق
					غير مؤامق، بشدة
					43. يتبع البنك سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة تبين توجهات الإفصاح لدى البنك، والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح.
					44. يلتزم البنك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الأسواق.
					45. يتيح البنك للمشاركين في السوق المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.
					46. يقوم البنك بالإفصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم الأصول والتزامات البنك.
					47. يقوم البنك بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها.
					48. يمتلك البنك نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخلياً مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء (حجم المخاطر وخطة العمل).
					49. يقوم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي.
					50. يتوفر لدى البنك نظام (دقيق وسريع) للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى (كفاءتها ومقدرتها) على إدارة المخاطر.
					51. تقوم سلطة النقد بإلزام البنوك بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى

					المطلوب عالمياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.
					52. تتوفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.
					53. يتبع البنك سياسة التنوع (عدم التركيز على عميل واحد، أو نوع قرض معين)، والتوزيع (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية) فيما يخص عملية منح الائتمان.
					54. يتوفر اجراءات عمل لتنفيذ كافة الانشطة المصرفية.
					55. يتم مراقبة الانشطة اليومية من قبل التدقيق الداخلي بشكل مستمر.

شاكراً لكم حسن تعاونكم



ملحق 2 : رسالة تحكيم الاستبانة.

حضرة الدكتور/ة المحترم /ة

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تحكيم استبانته لرسالة ماجستير

أتقدم لحضرتكم بأجمل التحيات وأتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وأرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة التي سيتم إستخدامها كأداة بحث في دراستي الحالية وهي بعنوان:

" واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها"

إشراف: د. احمد حرز الله

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال/ من معهد الإدارة والاقتصاد

محاور التحكيم:

مدى قياس الفقرات للموضوع المراد قياسه، ومدى ملائمة الفقرات من حيث الطول والقصر والوضوح والغموض، ومدى ملائمة الفقرات للفئة المستهدفة، ومدى انتماء الفقرة للبعد الذي تقيسه، ومن حيث احتمال الفقرة الواحدة لأكثر من معنى، ومن حيث سلامة اللغة المستخدمة في الفقرات، وإضافة أي فقرات ترونها مناسبة، الفقرات المقترحة حذفها.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

الباحثه: جنان الملك

ملحق 3 : قائمة بأسماء السادة المحكمين لاداة الدراسة

قائمة المحكمين:

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1.	الدكتور أحمد حرز الله	جامعة القدس أبو ديس
2.	الدكتورة عروبة البرغوثي	جامعة القدس أبو ديس
3.	الدكتورة سلوى البرغوثي	جامعة القدس أبو ديس
4.	الدكتور شريف أبو كرش	الجامعة العربية الامريكية
5.	الدكتور محمد أو شربة	الجامعة العربية الامريكية

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
83الاستبانة بصورتها النهائية.....	.1
89رسالة تحكيم الاستبانة.....	.2
90أسماء محكمي اداة الدراسة.....	.3

فهرس الجدأول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
28	يوضح المصارف العاملة في فلسطين.....	1.2
48	مصفوفة قيم معاملات الاستخراج لفقرات المحور الكلي الخاص بواقع إدارة المخاطر بالبنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها	1.3
49	معاملات الثبات كرونباخ ألفا.....	2.3
51	توزيع أفراد العينة بحسب متغير الجنس.....	1.4
52	توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤهل العلمي.....	2.4
52	توزيع أفراد العينة بحسب متغير المسمى الوظيفي.....	3.4
52	توزيع أفراد العينة بحسب متغير عدد سنوات الخبرة.....	4.4
53	مفتاح التصحيح الخماسي.....	5.4
54	إجابات المبحوثين حول ما واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) مرتبة تنازلياً.....	6.4
57	محور مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني مرتبة تنازلياً.....	أ.7.4

58	محور مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني مرتبة تنازلياً.....	7.4.ب
61	محور مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق مرتبة تنازلياً.....	8.4.أ
62	محور مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق مرتبة تنازلياً.....	8.4.ب
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ومستوى التقدير لواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من مرتبة تنازلياً.....	9.4
66	إختبار "T-Test" للعينات المستقلة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة بحسب متغير الجنس.....	10.4
68	المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II بحسب متغير المؤهل العلمي.....	11.4
69	إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.....	12.4
71	المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II بحسب متغير المسمى الوظيفي.....	13.4
71	إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.....	14.4.أ
72	إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.....	14.4.ب
73	المتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة لفحص مستوى دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II بحسب متغير سنوات الخبرة.....	15.4
74	إختبارات تحليل التباين (ANOVA) في إستجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.....	16.4

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	الإقرار.....	
ب	الشكر والعرفان.....	
ت	التعريفات.....	
ج	اختصارات الدراسة.....	
ح	الملخص بالعربية.....	
د	الملخص بالانجليزية.....	
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....	
1	المقدمة.....	1.1
4	مشكلة الدراسة.....	2.1
4	أسئلة الدراسة.....	3.1
4	الاسئلة الرئيسية.....	1.3.1

4	الاسئلة الفرعية.....	2.3.1
5	مبررات الدراسة.....	.4.1
5	أهداف الدراسة.....	5.1
5	الاهداف الرئيسية.....	1.5.1
6	الاهداف الفرعية.....	2.5.1
6	أهمية الدراسة ..	.6.1
6	فرضيات الدراسة.....	.7.1
7	حدود الدراسة.....	.8.1
7	هيكلية الدراسة.....	9.1
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
9	المقدمة.....	1.2
10	المخاطر.....	.2.2
10	تعريف المخاطر المصرفية.....	.1.2.2
10	مصادر المخاطر المصرفية.....	.2.2.2
11	أنواع المخاطر التي تواجه البنوك.....	.3.2.2
15	إدارة المخاطر البنكية.....	.3.2
16	مفهوم إدارة المخاطر البنكية.....	.1.3.2
16	خصائص إدارة المخاطر البنكية.....	.2.3.2
17	أهمية إدارة المخاطر البنكية.....	.3.3.2
18	أهداف إدارة المخاطر البنكية.....	.4.3.2
18	أساليب التعامل مع المخاطر البنكية.....	.5.3.2
19	مبادئ إدارة المخاطر البنكية.....	.6.3.2
20	لجنة بازل.....	4.2
20	مفهوم لجنة بازل.....	.1.4.2
22	أسباب نشأة لجنة بازل.....	.2.4.2
22	مهام لجنة بازل.....	.3.4.2
22	أهداف لجنة بازل.....	.4.4.2
23	مقررات لجنة بازل II ..	.5.4.2

23	الدعائم الرئيسية في لجنة بازل II	1.5.4.2
26	الايجابيات/ الخصائص الاساسية لاتفاقية لجنة بازل II	2.5.4.2
27	إدارة المخاطر البنكية وفق آليات لجنة بازل للرقابة البنكية.....	3.5.4.2
27	البنوك العاملة في فلسطين.....	5.2
28	واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لمقررات بازل وتطوراتها.....	1.5.2
28	مكونات رأس المال الرقابي بالمصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل...	2.5.2
31	الدراسات السابقة.....	6.2
31	الدراسات المحلية والعربية.....	1.6.2
39	الدراسات الاجنبية.....	2.6.2
42	تعقيب على الدراسات السابقة	3.6.2
42	من حيث المنهج العلمي.....	1.3.6.2
42	على صعيد الاهداف.....	2.3.6.2
42	على مستوى النتائج.....	3.3.6.2
43	الاستفادة من الدراسات السابقة.....	4.3.6.2
43	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....	5.3.6.2
45	الفصل الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها.....	
45	المقدمة.....	1.3
45	منهج الدراسة.....	2.3
45	مجتمع الدراسة.....	3.3
46	عينة الدراسة.....	4.3
46	أداة الدراسة.....	5.3
47	صدق أداة الدراسة.....	1.5.3
48	ثبات أداة الدراسة.....	2.5.3
49	إجراءات تطبيق الدراسة.....	6.3
49	أساليب المعالجة الإحصائية.....	7.3
51	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها.....	
51	المقدمة	1.4
51	وصف بيانات المبحوثين (عينة الدراسة).....	2.4
53	النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها.....	3.4

53	واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها.....	1.3.4
53	واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى توفر المتطلبات/ الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها.....	1.1.3.4
56	واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني) من وجهة نظر العاملين فيها.	2.1.3.4
60	واقع واقع إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II في محور (مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق) من وجهة نظر العاملين فيها.....	3.1.3.4
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لواقع إدارة المخاطر بالبنوك الفلسطينية وفق معايير بازل II من وجهة نظر العاملين فيها...	4.1.3.4
66	النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة ومناقشتها.....	4.4
66	الفرضية الرئيسية.....	1.4.4
66	الفرضية الفرعية الأولى.....	1.1.4.4
68	الفرضية الفرعية الثانية.....	.2.1.4.4
70	الفرضية الفرعية الثالثة.....	.3.1.4.4
73	الفرضية الفرعية الرابعة.....	.4.1.4.4
76	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....	
76	الاستنتاجات.....	1.5
77	التوصيات.....	2.5
78	المقترحات البحثية.....	3.5
79	المصادر والمراجع.....	
91	فهرس الملاحق.....	
92	فهرس الجداول.....	
94	فهرس المحتويات.....	

